

مؤقت

مجلس الأمن
السنة التاسعة والخمسون



الجلسة ٤٩٤٥

الاثنين، ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد بلوغر	(ألمانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
	إسبانيا	السيدة مننديس
	أنغولا	السيد لوكاس
	باكستان	السيد أكرم
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد زنسو
	الجزائر	السيد باعلي
	رومانيا	السيد موتوك
	شيلي	السيد مكيرا
	الصين	السيد جانغ يشان
	فرنسا	السيد دلا سابلير
	الفلبين	السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد طومسن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين
رسالة مؤرخة ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل
الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة (S/2004/303)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

04-31470 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها القضية الفلسطينية

رسالة مؤرخة ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس

مجلس الأمن من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة

(S/2004/303)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس

بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الدول الأعضاء التالية: الأردن،

إسرائيل، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، آيرلندا،

البحرين، تونس، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية العربية

السورية، جنوب أفريقيا، السودان، كوبا، الكويت، لبنان،

ماليزيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، موريتانيا،

النرويج، الهند، اليابان، اليمن يطلبون فيها دعوتهم إلى

المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس.

ووفقاً للممارسة المتبعة أعترز، بموافقة المجلس، دعوة أولئك

الممثلين إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم حق

التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧

من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل ممثل إسرائيل

مقعداً على طاولة المجلس؛ وشغل الممثلون الآخرون

المذكورون أعلاه المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس

بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ من

الممثل المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة،

وستصدر بوصفها الوثيقة S/2004/305، ونصها كما يلي:

“يشرفني أن أطلب أن يوجه مجلس الأمن،

وفقاً لممارسته السابقة، الدعوة إلى المراقب الدائم

لفلسطين لدى الأمم المتحدة للمشاركة في الجلسة

التي سيعقدها مجلس الأمن اليوم، الاثنين،

١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ بشأن الحالة في الشرق

الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية”.

وأعترز، بموافقة المجلس، دعوة الممثل الدائم عن

فلسطين إلى المشاركة في الجلسة وفقاً للنظام الداخلي المؤقت

للمجلس والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل المراقب الدائم عن

فلسطين مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس

بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ من

الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة، نصها كما يلي:

“وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي

المؤقت لمجلس الأمن، يشرفني أن أطلب إليكم أن

تأذنوا لسعادة السيد يحيى الحمصاني، السفير والمراقب

الدائم للجامعة العربية لدى الأمم المتحدة، لمخاطبة

المجلس خلال المناقشة المفتوحة التي ستعقد يوم

١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ بشأن الحالة في الشرق

الأوسط، بما فيها القضية الفلسطينية”.

تصدر تلك الرسالة بوصفها وثيقة لمجلس الأمن تحت

الرمز S/2004/306.

وما لم أسمع اعتراضاً، سأعتبر أن المجلس يوافق على

توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ إلى سعادة السيد يحيى

الحمصاني.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

رئاستكم أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر. وأهنيئ في نفس الوقت سعادة السفير المندوب الدائم لفرنسا على رئاسته القديرة لأعمال المجلس خلال الشهر الماضي. سأتلو بياني في هذا الاجتماع باللغة الانكليزية. (تكلم بالانكليزية)

نعود إلى مجلس الأمن بعد أقل من شهر واحد من الاجتماع الأخير لهذه الهيئة للتعامل مع الأزمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لأن إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، تواصل حكمها الإرهابي ضد الشعب الفلسطيني. ولأكون أكثر دقة، فإن إسرائيل لم توقف قط حملة الموت والدمار في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، إذ استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلية دون هوادة وباستمرار ويومياً بارتكاب جرائم الحرب وإرهاب الدولة وانتهاكات منهجية لحقوق الإنسان ضد الشعب الفلسطيني. وبينما تراقب أغلبية المجتمع الدولي بصدمة وباستنكار، تستمر الدولة القائمة بالاحتلال بتنفيذ عمليات إعدام القادة الفلسطينيين خارج نطاق العدالة وبقتل وجرح وبترو أطراف أبرياء مدنيين عزل من الفلسطينيين - بمن فيهم النساء والأطفال - وبخرق خطير للقانون الدولي بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

قبل يومين، يوم السبت ١٧ نيسان/أبريل، وبعد أقل من أربعة أسابيع على الإعدام خارج نطاق القضاء للشيخ أحمد ياسين في مدينة غزة، ارتكبت قوات الاحتلال الإسرائيلية جريمة أخرى بإعدامها خارج نطاق القضاء أيضاً السيد عبد العزيز الرنتيسي، القائد السياسي لحماس. أطلقت قوات الاحتلال صواريخها على السيارة التي كان يستقلها فقتلت بذلك السيد الرنتيسي وفلسطينيين آخرين كانوا معه. وكانت تلك المرة الثانية التي استهدفت فيها قوات الاحتلال السيد الرنتيسي بقصد الاغتيال؛ كانت المحاولة الأولى في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، عندما أطلقت سبعة صواريخ على

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد يحيى المحمضاني المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ونصها كما يلي:

“بصفتي رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، يشرفني أن أطلب توجيه الدعوة إليّ للمشاركة في المناقشة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها القضية الفلسطينية، وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن”.

ووفقاً للممارسة السابقة في هذا الصدد، أقترح أن يوجه المجلس دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد بول بادجي المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله ويجتمع المجلس استجابة للطلب الوارد في الرسالة المؤرخة ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ من الممثل الدائم لمصر، والتي ستصدر كوثيقة تحت الرمز S/2004/303. وأود أن أسترعي الانتباه إلى رسالة مؤرخة ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ من المراقب الدائم لفلسطين، والتي ستصدر كوثيقة تحت الرمز S/2004/304.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم لفلسطين.

السيد القدوة (فلسطين): اسمح لي، السيد الرئيس، أن أبدأ بتقديم التهئة لكم ولبلدكم الصديق ألمانيا على

دائم بالمجلس لحق النقض، زاد من جرأة الحكومة الإسرائيلية على مواصلة تلك الأعمال الالقانونية بمنأى عن العقاب. فإسرائيل، دونما خوف من التوبيخ أو العقاب ودونما قلق من العواقب المترتبة على أعمالها، تواصل التصرف كدولة فوق القانون. إن مجلس الأمن، بعجزه عن الوفاء بواجباته عن صون السلم والأمن الدوليين فيما يتعلق بالحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، سمح لإسرائيل بالتصرف خارج معايير القانون الدولي، وسمح لها باستخدام أقصى التدابير والممارسات العدوانية لإنزال المزيد من الموت والدمار والخسائر بالشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال.

إن كل الجرائم الفظيعة التي ترتكبها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، ارتكبت ضد سكان مدنيين عزل يجب اعتبارهم أشخاصا محميين استنادا إلى أحكام القانون الإنساني الدولي التي تنطبق على الاحتلال العسكري. إن من واجب الدولة القائمة بالاحتلال أن تكفل سلامة ورفاه هؤلاء الأشخاص. وإذا فشلت في ذلك، فإن أولئك الأشخاص يستحقون حماية دولية ويجب أن يحصلوا عليها. مع ذلك فإن مجلس الأمن فشل، المرة تلو الأخرى، في اتخاذ التدابير الضرورية لكفالة حماية السكان المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتركهم تحت رحمة قوة غاشمة وسياسات وممارسات غير قانونية تنتهجها الدولة القائمة بالاحتلال.

وبموازاة الأعمال غير القانونية لحكومة إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، وبالاقتران بها، كنفّت تلك الحكومة محاولاتها الرامية إلى الاضطلاع بإجراءات أحادية الجانب هدفها ترسيخ التدابير غير المشروعة التي سبق لإسرائيل أن اتخذتها على أرض الواقع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. واجتماع الأسبوع الماضي بين رئيس الوزراء شارون ورئيس الولايات المتحدة بوش، وتبادلتهما الرسائل والتأكيدات، دفع بتلك المحاولات لفرض

سيارته في شارع مكتظ في مدينة غزة. وعلى الرغم من أنه نجا من تلك الهجمة، فإن فلسطينيين - رجلا وامرأة - قُتلا وجرح ٢٥ آخرون.

وبينما صار من الممارسات الشائعة للدولة القائمة بالاحتلال أن تشن الهجمات العسكرية على أهداف في المناطق المدنية المكتظة بالسكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، معرضة للخطر سلامة وأرواح آلاف المدنيين، فإن تلك الممارسات ليست بأي حال مشروعة أو مبررة. إن ما تقوم به إسرائيل من استخدام القوة المتعمد والمفرط والعشوائي وغير المتناسب - بما فيه الإعدامات خارج نطاق القضاء - ضد السكان المدنيين الفلسطينيين يشكل خرقا خطيرا للقانون الدولي ولواجبات إسرائيل كدولة محتلة كما هي مجسدة في القانون الإنساني الدولي، لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة.

الجريمة الأخيرة هذه في السلسلة الطويلة من الجرائم التي اقترفتها الدولة القائمة بالاحتلال ارتكبت في نطاق تنفيذ التهديدات المتكررة التي وجهها شارون، رئيس وزراء إسرائيل، وغيره من المسؤولين الحكوميين والعسكريين الإسرائيليين، بمواصلة استهداف القادة الفلسطينيين واغتيالهم، في انتهاك صارخ للقانون الدولي، وفي تجاهل كامل تام للإدانة الصادرة عن المجتمع الدولي لتلك السياسة الالقانونية البربرية، وازدراء بالمناشدات والمطالب الصادرة عن المجتمع الدولي بالكف عن تلك السياسة الالقانونية البربرية. والواقع أن شارون ومسؤولين إسرائيليين رفيعي المستوى تبجحوا يوم السبت، عقب الهجوم، وهنأوا أنفسهم على نجاح العملية وانبروا إلى إعلان مزيد من التهديدات ضد القادة الفلسطينيين.

لا شك أن إخفاق مجلس الأمن مؤخرا في إدانة إعدام الشيخ ياسين خارج نطاق القضاء وفشله في اتخاذ تدابير عاجلة لمواجهة تدهور الحالة، بسبب استخدام عضو

مجدداً في هذه القاعة أن هذا ليس موضوع الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. فالإرهاب والعنف يشكلان إحدى ديناميات هذا الصراع. وهي دينامية لم يكن لها هذا البروز الإضافي إلا في الأعوام الأخيرة، ولكنها لا تشكل الصراع في حد ذاته. وأي مشابهاة تجري بين الإجراءات التي تتخذها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني وبين الحرب الجاري شنها على الإرهاب العالمي غير سليمة ومنافية تماماً للصواب، ويجب أن تقابل بالرفض محاولات إسرائيل المستمرة لاستخلاص أوجه الشبه من هذا القبيل ولاستغلال المكافحة الدولية للإرهاب.

أما هذا الصراع فيتعلق بالاحتلال العسكري الحربي لشعب آخر ولأرضه من جانب دولة أجنبية قرابة أربعة عقود من الزمن. وهو يتعلق بالعدوان المستمر دون هوادة، وبالانتهاكات التي ترتكب ضد أرض فلسطين وشعبها من جانب إسرائيل، وهي الدولة القائمة بالاحتلال. وهو يتعلق برفض إسرائيل أن تنهي ذلك الاحتلال، سعيًا طول الوقت لاكتساب مزيد من الأراضي بالقوة ولاستئصال المزيد من السكان الأصليين بالإفراط في نشر الموت والدمار والشقاء على نطاق واسع، في محاولة لتحقيق مخططاتها التوسعية. وما برحت إسرائيل تنفذ دون عائق سياساتها وممارساتها غير المشروعة وغير العادلة طول الوقت تحت بصر المجتمع الدولي.

لقد تأخر المجتمع الدولي كثيراً في اتخاذ التدابير العاجلة للتصدي لهذه المأساة المستمرة. ويجب على مجلس الأمن أن يأخذ بزمام المبادرة في هذا الصدد. ذلك أن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية دائمة تجاه قضية فلسطين حتى تتم تسويتها من جميع جوانبها. ويجب على المجلس أن يتخذ إجراءات متسمة بالجرأة والشجاعة ليكفل الامتثال لقراراته، والتقيّد بالقانون الدولي، ولكي يضع حداً لحلقة العنف وسفك الدماء التي حالت طيلة هذه العقود دون تحقيق الشعبي والمنطقة برمتها للسلام الحقيقي والحرية والأمن.

“فك الارتباط” الأحادي خطوة أخرى. إن محتويات تلك الرسائل تشكل خرقاً لأحكام القانون الدولي ذات الصلة، التي أكدتها قرارات مجلس الأمن في مناسبات لا تحصى، وتمثل انتهاكاً لحقوق الشعب الفلسطيني. إنها محاولة لإضفاء الشرعية على بعض من المستوطنات الإسرائيلية، ونقض حقوق اللاجئين الفلسطينيين، والتخفيف من شدة المعارضة الدولية للحائط التوسعي الذي يبلغ في آثاره مستوى الكارثة. والمحتويات تخرج أيضاً خروجاً تاماً عن خارطة الطريق، وعن جوهرها وعن مبدأ تحقيق التسوية السلمية عبر مفاوضات بين الطرفين، دونما إصدار أحكام مسبقة على قضايا الوضع النهائي ودونما إجهاضه. واستناداً إلى ذلك فإن المحتويات تجعل إكمال عمل المجموعة الرابعة شديد الصعوبة إن لم يكن مستحيلاً.

وحتى بالنسبة لغزة، لا يرقى الاقتراح بأي صورة إلى انسحاب حقيقي، إذ يبقى على السيطرة على الحدود الدولية والفضاء الجوي والمياه بأيدي المحتل ويحفظ له “الحق” المزعوم بشن هجمات عسكرية ضد غزة. إن هذا لتطور سلبي وخطير للغاية لا بد للمجتمع الدولي أن يواجهه. وينبغي لنا أن نجدد التأكيد على سيادة القانون، وأن نجدد التأكيد على مبدأ الحل القائم على وجود دولتين استناداً إلى حدود عام ١٩٦٧، وأن نجدد التأكيد على حق جميع الدول والشعوب في أن تعيش في سلام وأمن، بمأمن من الهجمات والإرهاب والتدمير. في الواقع، كثيراً ما تم التأكيد مجدداً في هذا المجلس ذاته على أنه لا حل عسكرياً لهذا الصراع وأنه لا بديل عن التقيّد بالقانون الدولي وعن الأخذ بحل سياسي عادل وشامل يتم التوصل إليه عن طريق التفاوض.

وقبل أن أختم بياني، أود أن أقول كلمة عن محاربة الإرهاب - وهي الذريعة التي تكرر إسرائيل استعمالها، تبريراً لكل ما تتخذه من إجراءات ضد الشعب الفلسطيني، ولا سيما عمليات الإعدام خارج إطار القانون. نحن نؤكد

إلى أماكن عملهم وإتاحة الفرصة أمامهم لكسب القوت. كما تكرر إطلاق صواريخ القسام في الأيام الأخيرة بشكل عشوائي على المجتمعات المدنية في إسرائيل والقيام بمحاولات مستمرة لتنفيذ أعمال إرهابية. واستناداً إلى أي منطق عادل ومتوازن، ينبغي أن تكون تلك الأعمال الإرهابية، وليس أعمال الدفاع عن النفس اللازمة لمنعها، محور اهتمام المجلس بصفة خاصة وعلى وجه التحديد.

ولو كانت القيادة الفلسطينية الحالية شريكاً حقيقياً في السلام، لما كان هناك ما يدعو إلى اتخاذ إجراءات دفاعية كالأجراء الذي اضطرت إسرائيل للقيام به مؤخراً. فالالتزام الفلسطيني بتفكيك الهياكل الأساسية الإرهابية، واعتقال الإرهابيين، ومصادرة الأسلحة غير المشروعة، ووقف التحريض يشكل واجباً لا يقل حتمية من الوجهة القانونية عنه من الوجهة الأخلاقية. والسلطة الفلسطينية ملزمة بموجب خارطة الطريق وقرارات مجلس الأمن والاتفاقات الموقعة والقانون الدولي باعتقال القتل من أمثال الرنتيسي، بدلاً من منحهم الحماية والملاذ الآمن. وهذا عين ما يطالب به المجتمع الدولي في الحرب العالمية على الإرهاب.

وإذا كان ثمة ما هو خارج عن نطاق القانون هنا فهو رفض القيادة الفلسطينية الكامل، منذ سنوات، وفي انتهاك لجميع المعايير القانونية، القيام بعمل لمكافحة الإرهاب.

لن أكرر على مسامعكم سلسلة جرائم القتل الوحشية التي كان السيد الرنتيسي مسؤولاً عنها والتي كان حريصاً على مواصلة ارتكابها. فقد كان من قادة الإرهاب المتطرفين الذين يفخرون ويحتفلون في فرح وعلى الملأ بقتل الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال الذين كان يرسلهم ليُقتلوا. وكان يسعى لتدمير أي مبادرة سلمية ويطالب بتدمير إسرائيل بقوة السلاح. كان يعتقد أن العنف هو

إننا نتطلع إلى أن نشهد إجراءات عملية على شكل قرار يتخذه المجلس في أسرع وقت.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد غيلرومان (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أهنيكم يا سيدي على تبوءكم الرئاسة وأن أعرب لكم عن تقديرنا لما تتسمون به من عدل وحكمة بالغة في إدارتكم لأعمال المجلس.

اليوم يحتفل الشعب اليهودي وشعب إسرائيل بيوم هاشواه، وهو يوم تذكاري المحرقة. وأعلم أن جميع الوفود ستشاركني إحياء ذكرى ضحايا المحرقة البالغ عددهم ٦ ملايين من اليهود الأبرياء الذين عانوا معاناة لا توصف في وقت لم تكن هناك دولة يهودية تتولى الذود عنهم.

ومن دواعي الأسف الشديد أن يضطر المجلس إلى الانعقاد في هذا اليوم، لا ليشجب قتل المدنيين الأبرياء على أيدي منظمات مثل حماس، بل ليدين موت واحد من المخططين الرئيسيين لتلك المذابح. وكما قلنا المرة تلو المرة، فإن هذا الأسلوب في العمل لا خير فيه مطلقاً لهيبة المجلس وسمعته.

فقبل ساعات من الاضطلاع بعملية مكافحة الإرهاب المحددة الهدف ضد السيد الرنتيسي، أعلنت المنظمة التي كان يرأسها مسؤوليتها، بالاشتراك مع كتائب شهداء الأقصى، عن هجمة انتحارية جديدة، ارتكبت هذه المرة عند معبر إيريتس، الذي يدخل منه العمال الفلسطينيون إلى إسرائيل يومياً. فقتل الهجوم كفير أوهايون البالغ من العمر ٢٠ عاماً، وهو أحد حراس المعبر من أبناء إيلات، وألحق الإصابات بعدة أشخاص آخرين. وقد ارتكبه شخص كنا قد منحناه ترخيصاً للعمل في إسرائيل، وارتكبه ضد شخص تتمثل مهمته الرئيسية في تيسير دخول العمال الفلسطينيين

وفقاً لذلك، وقد فعلت هذا بالفعل - ولا تزال تفعله - بتأييد المجتمع الدولي أو برضاه.

إن استهداف السيد الرنتيسي لم يكن مجرد عمل دفاعي ضروري لمنع اعتداءات مستمرة ومخططة ضد مدنيين أبرياء. إنه جزء من الكفاح العالمي ضد الإرهاب الذي لا يزال مفروضا علينا جميعاً. وهو يبعث برسالة واضحة مفادها أن الذين يتعاملون مع الإرهاب - الذين يصدرون إلى العالم مختطفي الطائرات، ومختطفي الأفراد ومفجري القنابل الانتحاريين - لن تكون لهم حصانة. وأولئك الذين جلبوا سفك الدماء إلى شوارع إسرائيل، ونيويورك، وبالي، ومانيلا ومدريد لا يمكنهم أن يتوقعوا أن تكون أوقارهم ملجأ لهم.

وتمشيا مع قرارات مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٣٧٧ (٢٠٠١) وغيرها، يوضح هذا الإجراء أن الذين يأوون الإرهابيين أو يتسامحون معهم، ناهيك عن الذين يقيمون أحلافاً معهم، يجب أن يحاسبوا. ولا يمكن للقيادة الفلسطينية وأنظمة أخرى في منطقتنا أن تنتهك بوقاحة القانون الدولي بدعم الإرهابيين وبالسعي، بعد ذلك، إلى حرمان إسرائيل من حق حماية نفسها منهم - وهو حق مكفول بموجب ذلك القانون نفسه.

إن العالم كله يعرف أن حماس منظمة إرهابية تتعهد بتدمير إسرائيل وآمال السلام بالقتل المتعمد للمدنيين الأبرياء. والعالم كله، بما في ذلك العالم العربي، يعرف أن حماس عدو السلام والاستقرار في المنطقة، وأن هناك التزاماً واضحاً بتفكيك تلك المنظمة الإرهابية. ومع أن السياسات والخطب البلاغية قد تسكت هذا، فإن الاستهداف الدفاعي للسيد الرنتيسي، دون شك، يريح فلسطينيين أبرياء كثيرين عرض حياتهم للخطر باستراتيجية الإرهاب ورفض السلام التي دافع عنها بعناد شديد. وينبغي أن يحتفي الفلسطينيون أنفسهم بشعور كبير من الارتياح بأن ذلك الشخص

الخيار الوحيد. وكون تحالفات مع الجماعات الإرهابية العاملة في أرجاء العالم، يدعمه في ذلك النظامان الحاكمان في سوريا وإيران، كما أنه كان ملتزماً بتشجيع الإرهاب في العراق وأرجاء العالم الغربي كافة. إن هذا الطبيب، الذي تخصص في طب الأطفال، كان يتصدر الحملة لتعبئة النساء والأطفال من أجل استخدامهم في الهجمات الانتحارية. لقد حول مهنته من شفاء الأطفال إلى قتل الأطفال. فكان بحق طبيب الموت.

كان الرنتيسي تاجراً من تجار الموت، وطبيباً من أطباء الموت، فلا يدهش أحد لدفعه ثمن ذلك. أما لمن ينتقدون استهدافه بوصفه عملاً خارج إطار القانون، فاسمحوا لي أن أقول لهم إننا على وعي بتلك الشواغل. ولو تمكنت إسرائيل من إلقاء القبض على السيد الرنتيسي، مع التقليل من الضرر الذي يلحق بحياة المدنيين، لفعلت ذلك، حسب ممارستها المعتادة. لكن نظراً لعدم وجود أي تعاون من السلطة الفلسطينية وأية وسيلة ممكنة لإلقاء القبض، ليس أمام إسرائيل من خيار أحياناً سوى أن تستهدف الذين يخططون ويديرون وينفذون قتل مدنيين الأبرياء.

إننا في صراع مسلح ضد إرهاب على مستوى لم يسبق له مثيل من حيث النطاق والحجم والوحشية. ولا يكفي التأكيد لإسرائيل على حقها في الدفاع عن النفس في هذا الصراع تأكيداً نظرياً فحسب، بينما ينكر علينا عملياً حقنا في أن نستهدف بالتحديد المقاتلين غير القانونيين المسؤولين مباشرة، وأيضاً هيكلهم القيادي والرقابي. ونحن نفعل هذا بطريقة ضرورية ومتناسبة على حد سواء، وعندما لا يوجد أي خيار عملي آخر لاحتجاز الأشخاص أو القيام بعمل وقائي تجاههم. وفي ظل هذه الظروف، تتفق تلك الإجراءات تمام الاتفاق مع القانون الدولي، ولا يساورنا شك في أن الدول التي تواجه مثلنا هذا الخيار، سوف تتصرف

لدولتين في سياق خارطة الطريق، وهي تتفق أيضا، بالفعل، مع اقتراحات السلام السابقة ورؤية الرئيس بوش. وكما أعلنت إسرائيل، لا نزال ملتزمين بحل تفاوضي لكل مسائل المركز الدائم التي ستكفل السلام، والأمن، والازدهار لكلا الشعبين، وحدودا آمنة. يمكن الدفاع عنها أيضا. وكما هو الحال دائما، نعترف بأنه ما من اتفاق سلام دائم يمكن فرضه؛ يجب الاتفاق عليه بمفاوضات بين الأطراف. وهذا وارد أيضا بوضوح كبير في البيانات الصادرة فيما يتصل بخطة فض الارتباط، بالنسبة للذين اهتموا بقراءتها.

أما بالنسبة للذين يتبنون الإرهاب ويتساحون معه ويسعون منذ عقود إلى الحكم مسبقا على نتيجة المفاوضات بالضغط لاتخاذ قرارات أحادية الجانب عن طريق الأمم المتحدة، فإن الشكوى مما يسمى النهج الأحادي الجانب هي ذروة النفاق الذي يسيء فهم هذه المبادرة التاريخية الشجاعة بشكل كامل، وربما متعمد.

هذه لحظة مناسبة، وفرصة للجانب الفلسطيني لكي يثبت في نهاية الأمر أنه قادر على أن يكون قيادة جديدة مسؤولة تكافح الإرهاب وتفضل رفاه شعبها على ثراء قادته الشخصي الفاسد. إن جوهر المبادرة هو إخلاء المستوطنات - وهو شيء يطالب به الجانب الفلسطيني منذ زمن بعيد. ومع ذلك، لا تزال القيادة الفلسطينية وممثليها هنا، كما سمعنا تواء، يتصرفان باستمرار وفقا لتقليدهما الطويل الأجل الخاص بعدم تفويت فرصة لإضاعة الفرصة.

وكما قلت من قبل، أمام القيادة الفلسطينية خيار، وينبغي أن يشجعها المجتمع الدولي وهذا المجلس على أن تختار في آخر الأمر الخيار الصحيح. ومن الضروري ألا تكون على الجانب الخطأ في الحرب ضد الإرهاب. ويمكنها أن تختار أيضا طريقاً مختلفاً. ويمكنها أن تثبت للعالم أنها مستعدة لتحمل المسؤوليات، وليس مجرد طلب الامتيازات. ويمكنها أن تظهر أنها مستعدة لإقامة مجتمع ديمقراطي يحترم حقوق

لم يعد بينهم، فهو لم يعد يعرضنا للخطر نحن فحسب، وإنما هم أيضا.

إن النص الذي اقترحه البعض اليوم مثال آخر على التمويه والكيل بمكيالين. أنه يركز، مرة أخرى، على الرد على الإرهاب بدلا من الإرهاب نفسه. فهو يشوه الحقيقة بشدة، ويسعى إلى حمل المجلس على تسجيل نقاط سياسية. وهو وثيقة ينبغي لأي مجلس منصف أن يشعر بالخزي إن اعتمده، ولأي وفد منصف أن يشعر بالخزي إن تبناه أو حتى عممه.

وكما قلت مرارا، لا يمكن أن يكون هناك سلام وإرهاب. لا يمكن أن يكون هناك سلام وحماس. لكن بينما تستمر مكافحة الإرهاب بمخاطرة كبيرة، طرح رئيس الوزراء شارون مبادرة قوية لم يسبق لها مثيل لإحلال أمل جديد وفرصة جديدة لعملية السلام. وستؤدي خطة فض الارتباط، لدى الموافقة عليها، إلى إخلاء المنشآت العسكرية في قطاع غزة وأجزاء من الضفة الغربية. وهذا التحرك غير مطلوب وفقا لخارطة الطريق، لكنه، كما أعلن السيد شارون، فرصة لإعادة بدء عملية خارطة الطريق، التي لا تزال إسرائيل ملتزمة بها. ومبادرة رئيس الوزراء شارون القوية تستحق تأييد المجتمع الدولي وتأييد هذا المجلس، ونحن نشعر بالامتنان لعبارات التأييد الكثيرة التي تلقيناها. وكما أعلن المنسق الخاص للأمين العام مؤخرا أمام المجلس، فإن الاقتراح خطوة ينبغي أن يرحب بها الجميع.

ونظرا لغياب شريك السلام، اضطرت إسرائيل إلى اقتراح تلك المبادرة نفسها التي لم يسبق لها مثيل، لكنها تأمل وتخطط تنفيذها بشكل منسق يكفل الاستقرار والأمن للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، ويوفر بنية أساسية إنسانية سليمة ويعيد إحياء عملية السلام.

والمبادرة تتفق اتفاقا تاما مع قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ويمكنها أن تسهل حلا

ومرة أخرى، وجهت إسرائيل ضربة ومرة أخرى قتلت. وكان آخر ضحاياها الدكتور عبد العزيز الرنتيسي، قائد حماس، الذي ضرب بصاروخ مع اثنين من مرافقيه. وبالرغم من الشجب بالإجماع تقريبا، ما زالت إسرائيل تتحدى، وقد أقسم رئيس وزرائها أمس، بعد أن امتدح الجيش على اغتيال الرنتيسي، بأن يضرب المنظمات الإرهابية وقادتها.

ومرة أخرى، يجد مجلس الأمن نفسه مجاها باستفزاز إسرائيلي آخر ويتحد آخر أيضا لسلطته ومصادقته. كيف سيتعامل المجلس مع هذه الحالة العويصة، التي تؤدي إلى المزيد من تقويض عملية السلام؟ هل سيقوم، هذه المرة، بتحمل مسؤولياته ويشجب بطريقة واضحة وصريحة هذا القتل ويدعو إلى احترام القانون الدولي؟ هل سيصل، على الأقل، إلى الاستنتاج بأن السكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية يتعرضون لخطر كبير وأنهم بحاجة إلى أن تحميهم قوة دولية توفد على عجل؟

ما أعلمه بالتأكيد هو أنه يتعين على مجلس الأمن، الذي يراه الكثيرون بوصفه حاميا للقانون الدولي والهيئة التي يتطلع إليها الجميع في أوقات الخطر والاحتياج، أن يتخذ القرار الصائب هذه المرة. أي، يجب أن يطالب إسرائيل بوقف سياسة الاغتيالات المستهدفة والتقييد بالقانون الدولي. وهذه المرة، لا يمكن لمجلس الأمن أن يتهرب من مسؤولياته. ولا بد له أن يتصرف، وأن يتصرف بسرعة.

في الأراضي الفلسطينية وفي الدول العربية وفي العالم المسلم، فإن العواطف متأججة والشدة والإحباط عميقان. وإذا لم يتخذ قرار وفلتت إسرائيل مرة أخرى من العقاب على هذه الجرائم البشعة، فإن الحالة قد تتدهور بسرعة شديدة وقد تخرج، في نهاية المطاف، عن زمام السيطرة.

وبعبارة أخرى، لا يمكن لإسرائيل أن تستمر في انتهاك القانون الدولي مع إفلات كامل من العقاب. ولا بد

شعبه وحقوق جيرانه، وليس دكتاتورية إرهابية أخرى في قلب الشرق الأوسط.

إن إسرائيل مستعدة، كما هي دائما، لتكون شريكا في السلام مع قيادة كهذه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن

لأعضاء المجلس.

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه فيما بين أعضاء المجلس، أود أن أذكر المتكلمين جميعا بأن يُقصرُوا مدة بياناتهم إلى ما لا يتجاوز ثلاث دقائق، ليتمكن المجلس من الاضطلاع بأعماله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تفضل بتعميم نصوصها كتابية، وأن تدلي بنص موجز عند التكلم في القاعة.

السيد باعلي (الجزائر) (تكلم بالانكليزية): قبل

ثلاثة أسابيع عندما فشل مجلس الأمن في اعتماد قرار كان من شأنه أن يشجب اغتيال الشيخ أحمد ياسين، وجميع الأعمال الإرهابية التي ترتكب ضد المدنيين، ومن شأنه أن يدعو إلى وقف جميع أعمال العنف، بما فيها الأعمال الإرهابية، حذرت المجلس من أن فشله في التصرف سيوجه رسالة خاطئة إلى إسرائيل، التي ستعتبرها بشكل تعسفي رخصة للقتل. وعقب نقض مشروع القرار مباشرة أوضح ممثل إسرائيل بجلاء، بالإضافة إلى توجيه إساءة إلى المجلس في هذه القاعة ذاتها، أن إسرائيل ستستمر في قتل القادة الفلسطينيين.

والآن، حتى لو كنّا، في ٢٥ آذار/مارس، قد اعتمدنا ذلك القرار، فإني مقتنع بأن إسرائيل - التي وضعت نفسها باستمرار فوق القانون الدولي واستهترت بالمجلس، كما يبين بقدر كبير قبل بضع دقائق نفس الممثل - كانت ستستمر أيضا في سياستها لعمليات القتل الخارج عن نطاق القانون، كما تفعل مع الاستعمار والضم والاحتلال والقمع.

لا سلام المقابر. وذلك هو الهدف في الشرق الأوسط، وإننا بحاجة إلى تذكر ذلك.

ونحن هنا نحدد مناشدتنا العاجلة لجميع الأطراف أن تعود إلى الحوار بغية تحقيق رؤيتنا المشتركة لوجود دولتين تعيشان في سلام، جنباً إلى جنب، داخل حدود مستقرة ومعترف بها دولياً. ونطالب بشكل عاجل بأن تستخدم المجموعة الرباعية كل تأثيرها على الأطراف لإنهاء حلقة العنف في الشرق الأوسط والعودة إلى الالتزامات التي قطعت بموجب خريطة الطريق.

وفي هذا الصدد، فإننا نشك في منطق المسار المقترح للعمل، وهو فك ارتباط جزئي من الأراضي المحتلة. وفك الارتباط هذا لن يكون، في رأينا، خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح، ما لم يجر بطريقة مرسومة لتعزيز عملية السلام. ونود أن نرى إنهاء الاستفزازات ونأمل أن يسود القانون الدولي.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): يعقد مجلس الأمن مرة أخرى جلسة طارئة، للمرة الثانية في أقل من شهر، للنظر في الحالة الخطيرة في فلسطين. ومرة أخرى، نجتمع في ظروف من الألم والأسف، مع سيادة الإرهاب الأعمى والعنف بينما تتعرض محاولات المضي قدماً في عملية مجدية للسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين مرة أخرى للخطر من الإجراءات الانفرادية التي قد تعرض للخطر بشكل نهائي توقعات السلام بين الشعبين.

ويشعر وفدي بالأسف العميق حيال الحالة السائدة التي تدمر فيها فوراً أية بادرة أمل بالإرهاب وبسياسات العقاب الجماعي وبالانتقام في حلقة من الموت والإرهاب لا تنتهي أبداً.

إن الإسرائيليين والفلسطينيين أصدقاءنا المشتركين ونود أن نراهم يتمتعون بفوائد السلام والوئام. وللأسف،

من كبح جماح إسرائيل قبل أن يفوت الأوان، ولا بد أن توقف قبل أن تتعرض عملية السلام للموت.

لم يفت الأوان على هذا المجلس كي يعيد فرض سلطته، وينهي هذه السياسية للتصعيد والاستفزاز والتحدي، ويؤكد من جديد مرة وإلى الأبد أنه لا يمكن تحقيق السلام الحقيقي والعدل والدائم إلا من خلال تنفيذ خريطة الطريق. ويحدوني الأمل أن يفني مجلس الأمن، هذه المرة، بمسؤولياته ويتوقعات الذين حافظوا، بالرغم من كل شيء، على ثقتهم به.

وفي هذا الصدد، سيعرض بعد قليل مشروع قرار، وآمل أن يحظى بمصير أفضل من مشروع القرار السيئ المصير الذي قدم الشهر الماضي.

السيد زنسو (بنن) (تكلم بالفرنسية): لقد استمرت الحالة الخطيرة السائدة في الشرق الأوسط، وخاصة على الجبهة الفلسطينية، في التدهور خلال الأشهر القليلة الماضية.

وخلال هذه الأزمة، حض بلدي باستمرار جميع الأطراف على أن تظهر أكبر قدر ممكن من ضبط النفس وأن تتيح الفرصة لخطبة التسوية السلمية، الواردة في خريطة الطريق التي وافق عليها مجلس الأمن.

وبالتالي فإن وفدي لا يفهم استمرار ممارسة عمليات الإعدام خارج نطاق القانون، التي تنفذ في انتهاك صريح للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. وقد وقع إعدام الدكتور الرنتيسي بعد أقل من شهر على إعدام الشيخ ياسين، الإعدام الذي شجبه الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي. ويشكل هذا الإعدام تحدياً جديداً للشرعية الدولية. ونرى أن استمرار سياسة الإعدامات خارج نطاق القانون الموجهة ضد القادة الفلسطينيين يلحق دماراً شديداً بمجهود المجتمع الدولي لإعادة السلام، سلام من أجل الأحياء

طريق خطوات متفق عليها ثنائيا، وبذلك تتوفر الثقة المتبادلة اللازمة التي تقضي إلى مفاوضات سلام مجدية.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): إن

وفد البرازيل يرى أن قتل عبد العزيز الرنتيسي، مع فلسطينيين آخرين، في غزة يوم السبت الماضي، الموافق ١٧ نيسان/أبريل، من قبل القوات العسكرية الإسرائيلية بناء على أوامر من حكومتها، أمر يجب أن يدينه مجلس الأمن لأنه يتناقض مع القانون الدولي. فمثل هذه الأعمال تضر فرص إقرار السلام في الشرق الأوسط أكبر الضرر. وتعميقها لتدهور الموقف، فهي تقوض الجهود الدولية، بما فيها جهود مجلس الأمن. ولا بد من إيلاء الأولوية المطلقة للجهود الرامية إلى حمل الطرفين على الجلوس حول طاولة المفاوضات.

والمجتمع الدولي يعلم تماما أن تصعيد العنف لن يفضي إلّا إلى تعريض عملية السلام في المنطقة للخطر. ونحن نناشد الأطراف كافة أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس في هذه المرحلة الحرجة. ونحث تلك الأطراف على أن تستأنف المفاوضات في أقرب وقت ممكن، من أجل التوصل إلى تسوية سلمية على أساس خريطة الطريق التي باركها مجلس الأمن في القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣).

السيدة منديس (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): إننا

نشعر بالقلق حيال اغتيال السيد الرنتيسي خارج نطاق القضاء مؤخرا، عقب اغتيال الشيخ ياسين. ففي أقل من شهر واحد، تكرر ذلك العمل لتصفية آخر زعماء حماس. وكما قال وزير خارجية إسبانيا الجديد أمس، فإن عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء لا تسهم البتة في قيمة المناخ لبناء السلام، وتعرق تنفيذ خريطة الطريق، التي هي السبيل الوحيد لإقرار السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

ظلت جميع الجهود التي بذلت لسنوات، الثنائية والمتعددة الأطراف على حد سواء، في حالة من الجمود. ويشكل هذا مدعاة لقلق وإحباط كبيرين للمجتمع الدولي بأسره.

ووفد بلادي ما فتئ يكرر اعتراضه التام على عمليات قتل الفلسطينيين خارج نطاق القضاء. وقد أعربنا عن عميق أسفنا إزاء الأحداث الأخيرة في مدينة غزة. فاغتيال الشيخ أحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي سيزيد الأرجح من حدة شعور الإحباط لدى الفلسطينيين ويشجع العناصر المتطرفة على ارتكاب أعمال الإرهاب.

ومن الضروري تماما أن نضع حدا لدورة العنف. ونرى أن توجه الفلسطينيين والإسرائيليين إلى الاستثمار في السلام سيكون أفضل عاقبة بالتأكيد من الأعمال التي نشهدها. وهذا يعني الالتزام الصارم بالقانون الدولي، والامتنال للمطالب العادلة للمجتمع الدولي بأن يعمل الطرفان معا من أجل تنفيذ خريطة الطريق تحقيقا لسلام شامل في الشرق الأوسط.

ونكرر اقتناعنا بأن الإرهاب والاحتلال هما العنصران اللذان يغذيان الصراع. وهما يغلقان كل نافذة للسلام، ولا بد أن يتعامل الطرفان معهما بواقعية وتصميم. وندعو الفلسطينيين والإسرائيليين مرة أخرى إلى وضع حد للإرهاب والاحتلال. كما ندعوهم إلى تلافي اتخاذ أي خطوة من شأنها أن تصعد الإرهاب والعنف وإلى التقيد بالتزاماتهما بموجب القانون الدولي.

وعلى المجتمع الدولي، من جانبه، أن يواصل بذل جهوده لحمل الطرفين على الجلوس حول طاولة المفاوضات. ووفدي يجدد مناشدته الطرفين - الإسرائيلي والفلسطيني - بمجازفة من أجل السلام واتخاذ أولى الخطوات التي توحيها خريطة الطريق، لا من خلال الإجراءات الأحادية بل عن

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم

بالروسية): إن قتل زعيم حماس الجديد، السيد الرنتيسي، نتيجة لهجوم إسرائيلي بقذيفة صاروخية، أدى إلى تفاقم الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشدة. وفي موسكو، أُعرب عن القلق البالغ إزاء العواقب التي قد تترتب على هذا الحادث وتساعد حدة التوتر في الشرق الأوسط.

وقد أعربت روسيا في مناسبات عديدة عن رفضها لعمليات الاغتيال خارج نطاق القضاء وعمليات التصفية المحددة الهدف. إننا لا نشك في حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها ضد الهجمات الإرهابية وحماية سكانها المدنيين. ولكن، ينبغي إعمال ذلك الحق في إطار القانون الدولي، واتفاقية جنيف الرابعة بصفة خاصة. فأعمال القوة من هذا القبيل لا يمكن أن تؤدي إلى تسوية فلسطينية - إسرائيلية أو أن تُحدث أي تغيير في المنطقة ككل.

واليوم، بناء على تعليمات من وزير خارجية روسيا، أوفد ممثله الخاص بشأن التسوية في الشرق الأوسط، السفير كالوغين، إلى المنطقة للمساعدة في تعزيز الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى الحيلولة دون تفاقم الأوضاع وتسوية الحالة التي انتابت العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية. وخلال اتصالاته المقبلة مع أطراف المجموعة الرباعية والأطراف في المنطقة، ستناقش طرائق محددة لربط الخطة الإسرائيلية لفك الارتباط مع الفلسطينيين من جانب واحد، بخريطة الطريق الرامية للتوصل إلى تسوية في الشرق الأوسط.

إن روسيا تستند في ذلك إلى ضرورة التنفيذ المتسق لجميع المبادئ والأحكام المتفق عليها في خريطة الطريق، التي اكتسبت مركزاً قانونياً دولياً بعد أن أقرها مجلس الأمن بقراره ١٥١٥ (٢٠٠٣). ونود أن نؤكد أن طرائق حل قضايا حساسة مثل الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية والحدود ومصير اللاجئين ومشاكل المستوطنات الإسرائيلية

ولا يمكن للعنف العشوائي أن يساعد على تحقيق التعايش، إنما يؤدي إلى تفاقم مشاعر الكراهية التي تطيل أمد الصراع.

ولا بد أن تتم مكافحة الإرهاب في إطار الشرعية وسيادة القانون، وإلا، فإن أمن إسرائيل ذاتها سيكون في خطر. والنداءات التي ترددت عقب اغتيال السيد الرنتيسي مطالبة بالانتقام توحى بتصعيد الإرهاب والعنف بصورة لا يمكن لأحد أن يتجاهلها. وبلدي يدين بكل حزم جميع أعمال الإرهاب التي تؤدي إلى إزهاق أرواح بريئة، وتزيد من صعوبة عملية السلام وتضر بالقضية الفلسطينية ذاتها. وعليه، نود أن نتوجه بالنداء لممارسة ضبط النفس في ظل الظروف الراهنة.

كما نود أن نذكر بأن الحل الوحيد لهذا الصراع يقوم على تعايش دولتين في إطار سلام شامل، وهو ما حددته خريطة الطريق وأيده مجلس الأمن بقراره ١٥١٥ (٢٠٠٣). وتنطوي خريطة الطريق تلك على التزامات بالنسبة للطرفين. فلا بد للسلطة الفلسطينية، من جهة، أن تسعى جاهدة إلى تعزيز جهاز الأمن كيما يمكنها مكافحة الإرهاب بفعالية. وعلى السلطات الإسرائيلية، من جانبها، أن تتفادى الإجراءات المفرطة، بما في ذلك القتل خارج نطاق القضاء، التي تشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي والقانون العام.

ولكل هذه الأسباب، فإننا نؤمن بأن تحقيق السلام إنما يتم من خلال خريطة الطريق وجهود المجموعة الرباعية، وأنه لا بد من التفاوض بين الأطراف بشأن أي حل يتعلق بالوضع الدائم - على أن يتم كل ذلك في إطار أحكام قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

أما بالنسبة للانسحاب الأحادي من غزة، المعلن عنه، فنرى أنه لا بد أن يحظى بتأييد المجتمع الدولي من أجل انتقال سلمي منظم.

المحتل. ولا يمكن لمن يتصرفون خارج نطاق القانون أن يقيموا السلام وحكم القانون.

ليس من الضروري أن نكرر أن أعمال إسرائيل هذه قد أضرت كثيرا بالمساعي الدولية لكسر دائرة العنف وإعادة عملية السلام إلى مسارها. ويؤيد المجتمع الدولي الحل القائم على دولتين - وهي رؤية تتمثل في فلسطين وإسرائيل تعيشان جنبا إلى جنب وداخل حدود آمنة. ولا يمكن تحقيق هذه الرؤية إلا من خلال تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٣ (٢٠٠٣)، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، وأقرها مجلس الأمن.

ودعونا لا ننسى أن السبب الجذري لكل أعمال العنف والقتل في فلسطين والشرق الأوسط هو حقيقة الاحتلال الأجنبي من قبل إسرائيل. وإذا تعين القيام بمبادرة من أجل تحقيق استقرار أكبر في المنطقة فلا بد أن تتصدى لهذا السبب الجذري وأن تنهي الاحتلال الأجنبي. ودعونا لا ننسى الإحساس الغامر بالعزل والإحباط الذي يسود العالم الإسلامي برمته بسبب الانتهاك الذي لا حد له للحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني وغيره من الشعوب الإسلامية.

السيد كينغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): نحن نعيش فترة توجد فيها إمكانية دفع خريطة الطريق إلى الأمام نحو تسوية صراع الشرق الأوسط القائم على دولتين، بما في ذلك خطوات تتخذها حكومة إسرائيل للانسحاب من غزة. وينبغي أن تكون هذه بؤرة تركيزنا، والإجراءات التي يقوم بها أي من الطرفين وتبعدها عن هذا الهدف هي غير مفيدة.

في يوم السبت بتاريخ ١٧ نيسان/أبريل، ادعت منظمة حماس الإرهابية المسؤولية عن هجوم انتحاري قُتل فيه حارس حدود إسرائيلي عند معبر إيريز، وأصيب شرطي

والقدس الشرقية لا بد أن تحسم من خلال الاتفاق بين الجانبين.

والأساس القانوني لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي قد حُدّد في القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٣ (٢٠٠٣)، التي تهيئ السبيل لتسوية إقليمية في إطار تفاوضي وتطالب بالامتنال لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة.

وتنوي روسيا أن تواصل العمل حثيثا من أجل العودة إلى العملية التفاوضية، على هذا الأساس المعترف به عالميا والذي أرسته الأمم المتحدة، تحديدا. والمنظمة الدولية مسؤولة عن تنفيذ خريطة الطريق. ومفتاح النجاح يكمن في العمل المشترك. وتفضل روسيا أن تعقد المجموعة الرباعية اجتماعاً عاجلاً على المستوى الوزاري مع الأمين العام، تناقش فيه القضايا المتصلة بالمقترحات الإسرائيلية وتنفيذ خريطة الطريق.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): تدين حكومة باكستان هذا العمل الأخير من أعمال الإعدام خارج القضاء الذي قامت به إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ورغم الإدانة الدولية للإعدام المماثل والخارج عن القضاء للشيخ ياسين قبل بضعة أسابيع، رفضت إسرائيل الانصياع لرغبات المجتمع الدولي في وقف الإجراءات المنطوية على التحدي المباشر للقانون الدولي. ومن الواضح أن عمليات الإعدام خارج القضاء هذه هي خرق للالتزامات بموجب القانون الإنساني الدولي، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة. ولا يوجد تفسير لمبدأ الدفاع عن النفس يمكن أن يبرر مثل عمليات الإعدام المتعمدة والعشوائية هذه. وسياسة الاغتيال والقتل في أرض محتلة بوصفها سياسة دولة لا يمكن أن تسهم في السلام والأمن لإسرائيل ولا للشعب الفلسطيني

وجميع أعمال العنف ضد الإسرائيليين في أي مكان، ويجب على جميع المؤسسات الفلسطينية الرسمية أن تنهي التحريض ضد إسرائيل. ولا بد أن تتصرف القيادة الفلسطينية بشكل حاسم ضد الإرهاب وأن تجري إصلاحا مؤسسيا شاملا، بما في ذلك التمكين الحقيقي لرئيس الوزراء. ولا تنوي حكومة بلادي الحكم مسبقا على نتيجة مفاوضات المركز الدائم. فلا يمكن التوصل إلى تسوية دائمة إلا من خلال المفاوضات المباشرة والاتفاق المتبادل بين الطرفين.

السيد طومسن (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): تؤيد المملكة المتحدة بيان الاتحاد الأوروبي الذي ستدلي به إيرلندا لاحقاً.

إن ما يُسمى بعمليات القتل المستهدفة من النوع الذي شهدناه للتو هي غير قانونية وذات أثر عكسي. وتدين المملكة المتحدة عمليات القتل خارج القضاء. ونحن نسلم بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها وحماية مواطنيها، ولكن يجب عليها أن تتصرف وفقا للقانون الدولي.

لقد أدانت المملكة المتحدة مرارا الاعتداءات الإرهابية على المواطنين الإسرائيليين. وتدين مرة أخرى تفجيرا انتحاريا آخر عند معبر إيريز. ونحن نشاطر الاتحاد الأوروبي إدانته التي صدرت في عطلة نهاية الأسبوع هذه عن اجتماع وزراء الخارجية، حيث أدانوا مرارا الهجمات الإرهابية التي ترتكبها حماس، والتي نتج عنها مقتل مئات الإسرائيليين. إن الإرهابيين يسببون معاناة وخسائر هائلة ويحاولون تقويض القضية الفلسطينية الحقيقية. ولا بد أن يتخذ الفلسطينيون إجراءات فورية وفعالة لوقف الإرهاب النابع من الأراضي الفلسطينية المحتلة تمشيا مع التزاماتهم بموجب خريطة الطريق.

وشأننا في ذلك شأن الآخرين، نحث كلا الطرفين على ممارسة ضبط النفس ووقف دورة العنف المتصاعدة هذه. وفض ارتباط إسرائيل من غزة وأجزاء من الضفة

إسرائيلي آخر بجروح بالغة. ولقد أُحبطت محاولة تفجير انتحارية ثانية. ومن الواضح أن هذه الهجمات على معبر إيريز، وهو في منطقة ما فتئ الإسرائيليون والفلسطينيون يعملون فيها معا، قد دُبرت لإدامة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ومنع إحراز أي تقدم نحو تحقيق الخطوات المحددة في خريطة الطريق، بما في ذلك سحب المستوطنات. ووقعت هذه الهجمات قبل أن تقتل إسرائيل زعيم حماس. من جانبنا، أحرنا الإسرائيليين بأنه يجب عليهم أن ينظروا بعناية في عواقب أفعالهم. ونحن نحث جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس.

إننا ملتزمون بضمان اتساق خطة رئيس الوزراء شارون مع خريطة الطريق ومع تحقيق رؤية الرئيس لدولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. ومن شأن انسحاب إسرائيلي من غزة أن يكون خطوة هامة إلى الأمام إذا أُتخذت بطريقة تتسق مع خريطة الطريق ورؤية الرئيس المتمثلة في إقامة دولتين. ومن شأن انسحاب كهذا أن يتيح فرصة نادرة لإحراز تقدم حقيقي. وجدير بالذكر على وجه الخصوص أن هذه الخطوة يقترحها آريل شارون، الذي هو أحد المهندسين الرئيسيين لسياسة المستوطنات الإسرائيلية في السبعينات. وحقيقة أن أحد أقوى مؤيدي سياسة الاستيطان الإسرائيلي يقترح الآن إزالة مستوطنات هي تطور هام وإيجابي، وينبغي الإشادة به. إنها سابقة هامة للحكومات الإسرائيلية المقبلة.

ولا يزال على الإسرائيليين والفلسطينيين التزامات هامة بموجب خريطة الطريق. فحكومة إسرائيل ملتزمة باتخاذ خطوات إضافية بشأن الضفة الغربية، بما في ذلك إحراز التقدم نحو تجميد النشاط الاستيطاني، وإزالة مواقع الاستيطان غير المأذون بها، وتحسين الحالة الإنسانية من خلال تخفيف القيود على حركة الفلسطينيين غير المنخرطين في أنشطة إرهابية. ويجب على الفلسطينيين أن يوقفوا النشاط المسلح

جانب المجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن. ولن يشهد الشرق الأوسط السلام ما لم يوقف كلا الجانبين نمط الهجوم والانتقام. ونحن نشعر بقلق عميق لأنه، ما لم تمارس الإرادة السياسية على جميع الجوانب للحد من الإرهاب والعنف، فإن مسار السلام لن يحظى بالنجاح. وشأننا شأن الآخرين، نناشد جميع الأطراف ممارسة ضبط النفس والامتناع عن أعمال العنف، التي ستزيد من تفاقم الحالة. ونناشدهم إتباع مسار المفاوضات السلمية لتحقيق هدف إنشاء دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، بما يتفق مع قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

وهناك معادلة جديدة في سلسلة مبادرات السلام للشرق الأوسط. وفي هذا المنعطف، لا يمكننا سوى أن نأمل ألا تؤدي ما يُسمى بخطة فض الارتباط إلى القضاء على خريطة الطريق وعمل المجموعة الرباعية. وعلى الرغم من نواياها النبيلة، وبينما تُقدر جوانبها الإيجابية، فهي تتضمن عيبا أساسيا: إنها ليست نتيجة مفاوضات جرت بين الطرفين على أرض الواقع، اللذين تتعرض حياتهما وتعرض مستقبلهما للخطر. ولذلك، فنحن نحث على عودة البدء بعملية الشرق الأوسط المنشأة بموجب خريطة الطريق، والتي أيدتها مجلس الأمن في قراره ١٥١٥ (٢٠٠٣).

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم جلسة اليوم العلنية. وإننا نشعر بصدمة عميقة نتيجة عملية اغتيال إسرائيلية أخرى عن طريق الإزالة المستهدفة لزعيم حماس، السيد الرنتيسي، في قطاع غزة. ونشعر بقلق عميق إزاء جوانب التوتر القائم بين إسرائيل وفلسطين، التي قد تتدهور نتيجة لذلك. وتُدين الصين بشدة هذا الانتهاك للقانون الدولي ونناشد إسرائيل أن توقف فورا عمليات الاغتيال هذه.

الغربية يعطي الفرصة للمجتمع الدولي كي يساعد السلطة الفلسطينية في التدابير الاقتصادية والسياسية والأمنية التي تتخذها وتحتاج إلى اتخاذها من أجل التوصل إلى النقطة التي تصبح عندها فكرة الدولة الفلسطينية القابلة للحياة احتمالا حقيقيا.

ونحن لا نحكم مسبقا على مفاوضات المركز النهائي، كما أن خطة فض الارتباط هذه لا تُمسح خريطة الطريق. بل على العكس من ذلك، كما قال رئيس وزراء بلدي في واشنطن الجمعة الماضية، إنها سبيل للعودة إلى خريطة الطريق. وتظل خريطة الطريق المسار السليم نحو تسوية سلمية عادلة ودائمة. وينبغي أن ينصب تركيزنا على إعادة هذه العملية إلى مسارها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل معا لإنجاح الانسحاب الإسرائيلي ولكي يضمن أنه الخطوة الأولى نحو الرؤية المحددة في قرار هذا المجلس ١٣٩٧ (٢٠٠٢) والداعية إلى قيام دولتين تعيشان جنبا إلى جنب وداخل حدود آمنة ومعترف بها. والتسوية السلمية المتفق عليها بين الطرفين هي السبيل الوحيد لكي يحصل أي من الطرفين على السلام والأمن.

السيد باخا (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. إن ما نتناوله في جلسة بعد ظهر هذا اليوم تكرر لما تناولناه قبل ثلاثة أسابيع. لذلك، فمن الممكن تكرار ما صرحنا به في جلسة مجلس الأمن العلنية في ذلك الحين: إن حكومة الفلبين تدين أية أعمال قتل خارج نطاق القانون وجميع هذه الأعمال التي يرتكبها أي طرف في الصراع في الشرق الأوسط. وهذه الأعمال انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان وتتناقض مع القانون الدولي. ونأمل ألا يتعين علينا أن نجتمع مرة أخرى، في سياق سيناريو آخر مشابه لما لدينا الآن.

ونحن نشعر بقلق عميق من تواصل العنف في الشرق الأوسط، على الرغم من البغض المعلن لهذه السياسة من

المجلس له، أن الانسحاب الإسرائيلي الناجح من قطاع غزة، يجب أن يتضمن الجوانب التالية: أن يكون جزءاً من الأعمال المتوخاة في خريطة الطريق، أن يجري تنفيذه بالتشاور والتعاون مع السلطة الفلسطينية، وأن يكون انسحاباً تاماً وكاملاً وأن يكون الخطوة الأولى صوب الامتثال الكامل لنداءات الأمم المتحدة إلى إسرائيل بإنهاء احتلالها، بموجب قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢). ونتيجة لذلك، نود أن يكون الانسحاب الإسرائيلي متسقاً مع تلك المعايير.

ويستند موقف شيلي فيما يتعلق بالشرق الأوسط على نحو أساسي إلى الامتثال الصارم لمعايير ومبادئ القانون الدولي والتطبيق الكامل لقرارات الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، تكتسي القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) أهمية خاصة. وكانت شيلي من مقدمي القرار الأخير الذي أيد خريطة الطريق.

وبوصف شيلي عضواً في مجلس الأمن، فقد روجت في المجلس للتدابير التي تستهدف تعزيز الاتفاقات التي تدل على وحدة أعضاء المجلس في مواجهة آخر أعمال العنف في إسرائيل وبنفس القدر في فلسطين. وتلك هي الحال التي كانت سائدة أثناء بذل شيلي جهداً لم يلق النجاح أثناء رئاستها لمجلس الأمن من أجل السعي إلى الحصول على بيان صحفي يدين التفجير الفلسطيني الانتحاري في القدس، وبعد ذلك، التعديلات المقترحة على مشروع قرار المجلس الذي يدين قتل الشيخ أحمد ياسين، وهو مشروع القرار الذي لم تعتمد هذه الهيئة. ونحن ننظر إلى المستقبل القريب على نحو يتصف بالتشكك.

وفيما يتعلق بأعمال الإعدام خارج نطاق القانون، من سيقدر حدودها، وعلى أي أساس؟ وإلى متى سيتم اللجوء إلى العنف؟ وضد من سيتم اللجوء إلى ذلك

إن الصين ترى دائماً أن مسألة الشرق الأوسط معقدة. والسبيل الوحيد لتحقيق السلام في الشرق الأوسط يكمن في التسوية الشاملة التي يتم التوصل إليها عن طريق المفاوضات على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣). ولن يساعد العنف مقابل العنف على حل القضية؛ بل على العكس من ذلك، لن يؤدي إلا إلى قدر أكبر من العنف والصراع. وفي ظل الظروف الحالية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يكتثف جهوده وأن يتخذ فوراً تدابير عملية وفعالة لكي تعود إسرائيل وفلسطين إلى مائدة المفاوضات في وقت قريب.

السيد ماكيرا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): تستحق عملية الإعدام خارج نطاق القانون يوم السبت الماضي للزعيم الفلسطيني السيد عبد العزيز الرنتيسي إدانتها لها. ومثلما قلنا في المجلس، إن عمليات الإعدام خارج نطاق القانون أعمال تستحق الشجب لا تشكل انتهاكات للقانون الدولي فحسب، ولكنها أيضاً تعرقل المصالحة بين الطرفين وتعرقل عملية السلام القائمة على خريطة الطريق. وتشمل هذه الإدانة جميع أعمال العنف والإرهاب، ولا سيما تلك التي أضرت بأشخاص أبرياء، سواء كانوا إسرائيليين أو فلسطينيين.

تتمحور المسألة المركزية اليوم حول تصريحات حكومة رئيس وزراء إسرائيل بالمضي قدماً في خطة الانسحاب من المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة في قطاع غزة، ولربما من بعض المستوطنات في الضفة الغربية. ولكن المفهوم النهائي لها ليس واضحاً بما فيه الكفاية، ناهيك عن صلتها الدقيقة بخريطة الطريق - الأداة التي تعهد الطرفان باحترامها.

لقد ورد في تقرير الأمين العام الصادر في شهر آذار/مارس بشأن الحالة في الشرق الأوسط، واسترعي انتباه

فعالة وتفكيك بنيته الأساسية وإنهاء التحريض على العنف أولويات عليا.

ويحدونا أيضا قلق بالغ إزاء خطورة الأوضاع الإنسانية في الأراضي الفلسطينية بسبب المواجهات والقيود الأمنية. إن على إسرائيل أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراءات تعكر صفو الحياة اليومية لسكان الأراضي الفلسطينية، أو تريد من مشقة ظروفهم الاقتصادية أو تحدو بهم إلى الشعور بالذل أو اليأس.

إن التوصل إلى سلام شامل ودائم لا يمكن أن يتم إلا عن طريق المفاوضات وفقا لما توخته خريطة الطريق وانسجاما مع الأحكام ذات الصلة من قرارات مجلس الأمن. والانسحاب الإسرائيلي المقترح من قطاع غزة يمكنه أن يشكل خطوة في ذلك الاتجاه، شريطة أن يتم في سياق خريطة الطريق وأن يساهم بفعالية في تنفيذ الحل القائم على دولتين، بما يشمل العمل بصورة منسقة على تحويل المسؤوليات إلى السلطة الفلسطينية.

السيد دلا سابلير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يؤيد وفدي رئاسة الاتحاد الأوروبي في البيان الذي ستدلي به.

إن فرنسا تدين الهجوم الذي ارتكب يوم السبت في ١٧ نيسان/أبريل ضد زعيم حماس عبد العزيز الرنتيسي والذي أودي بحياته. وممارسة الإعدامات خارج نطاق القانون إنما تنتهك المبادئ الأساسية لسيادة القانون. فعدا كون هذه الممارسات ذات طابع منافي للقانون فإن عمليات القتل المستهدف، واستعمال القوة بصورة غير متناسبة ضد مناطق مأهولة بالمدنيين، وهدم المنازل والمزارع وعرقلة وصول المعونة الإنسانية إنما تعرض جميعها للخطر ما تم في الأشهر الأخيرة بذله من جهود بغية إقناع الحركات الفلسطينية بوقف العمليات المسلحة. وهذه الممارسات إن أدت إلى شيء فإنها ستؤدي إلى تطرف في مواقف

الاستخدام للعنف؟ ولا يمكن أن تؤدي أي من أعمال القتل خارج نطاق القانون، والهجمات الإرهابية، وأعمال الانتقام الجديدة إلى تنفيذ خطة السلام. ويجب أن يحدد أعضاء المجموعة الرباعية جهودهم للحفاظ على خريطة الطريق حية ولكفالة أن تنفذ أعمال الانسحاب المعلن عنها من طرف واحد في ذلك الإطار. ونأمل أن يحدث ذلك لصالح الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أذكر أن رومانيا تؤيد البيان الذي سيدلي به بعد وقت قليل الممثل الدائم لأيرلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ولذلك، ستكون ملاحظاتي موجزة جدا.

يعرب وفد بلادي عن عميق قلقه بشأن تدهور الحالة في الشرق الأوسط بعد القتل المستهدف لزعيم حماس عبد العزيز الرنتيسي. ونحن نعتقد أنه يجب على حكومة إسرائيل أن تتفحص بدقة شديدة عواقب ذلك العمل، لأن هذه العمليات لا توفر قدرا أكبر من الأمن؛ بل تغذي التوتر والبغضاء، حتى أنها تولد بالتالي المزيد من العنف.

ورومانيا، مثلما صرحت في مناسبات سابقة، تقرر بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس وفي أن تحمي مواطنيها من الهجمات التي تشنها المنظمات الإرهابية

لكن أي تدابير تتخذها السلطات الإسرائيلية في هذا الصدد يجب أن تمتثل امتثالا دقيقا للقواعد ذات الصلة من القانون الدولي. ومن هذا المنظور، فإن عمليات القتل الجارية خارج إطار القانون تتنافى والقانون الدولي ولا يمكن قبولها البتة.

إن على الطرفين أن يبذلا قصارى جهودهما، في ظل الحالة الراهنة والمعقدة والمتفجرة، بحيث يمتنعان عن القيام بأي أعمال يمكنها أن تؤدي إلى تصاعد وتيرة العنف وتعريض فرص إحياء السلام للخطر. وتظل مكافحة الإرهاب بصورة

فلسطينية جنباً إلى جنب مع إسرائيل تتمتع بالاستقلال والبقاء والسلام، والسيادة، على أساس حدود عام ١٩٦٧. أضف إلى ذلك أنه كي يكون هذا السلام دائماً، يجب أن يكون شاملاً بطبيعته ويتضمن جميع أطراف الصراع، وتحديدًا سورية ولبنان.

انطلاقاً من هذه الروح، لا شك في أن الانسحاب الذي أعلنه رئيس الوزراء الإسرائيلي في واشنطن يشكل بالتأكيد عنصراً إيجابياً. فالانسحاب من الأراضي الفلسطينية هو بالفعل ما يدعو إليه المجتمع الدولي منذ سنوات. لكن من الضروري وضع طرائق لتنفيذ هذا الانسحاب من خلال إجراءات منسقة. وعلى نحو ما أشار إليه مجلس أوروبا والأمم المتحدة، نرجو أن يشكل الانسحاب خطوة حقيقية باتجاه تنفيذ خطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية وأيدها مجلس الأمن في قراره ١٥١٥ (٢٠٠٣) وتشكل جزءاً من السياق الأوسع لإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة. ولا بد لجميع الجهود أن تنصب على تنفيذ خريطة الطريق التي تشكل خطة السلام التي حظيت بتوافق المجتمع الدولي. وقد صرح وزير الخارجية أمس أن الانسحاب من غزة لا يجوز اعتباره مفتاحاً لحل جميع المشاكل. وفرنسا مستعدة بالطبع، في سياق ما ذكرته قبل قليل، للمساعدة في إنجاح عملية الانسحاب هذه.

إن فرنسا مقتنعة بأن على المجتمع الدولي واجب التحرك جماعياً، وخاصة من خلال المجموعة الرباعية، من أجل المساهمة في تحقيق تسوية تكون عادلة ومقبولة من الطرفين. ومجلس الأمن الذي جسّد المبادئ الأساسية لتحقيق تسوية سلمية وأيد خريطة الطريق، يتحمل هو الآخر مسؤولية خاصة. ولا يجوز له أن يظل صامتاً. وترحب فرنسا بالجهود التي تبذلها بلدان المنطقة، ولا سيما مصر والأردن، من أجل السلام. وهي تأمل أن يعمد مؤتمر القمة

الفلسطينيين بل وشعوب الشرق الأدنى والأوسط فضلاً عن نفس احتمالات استئناف الحوار السياسي.

وفرنسا تقرر بحق إسرائيل غير القابل للتصرف في الأمن وحقوقها في الدفاع عن نفسها ضد الهجمات الإرهابية، وهي هجمات جديرة بالإدانة في مطلق الأحوال. وتعلن فرنسا بدون أي تحفظ إدانتها للهجمات الإرهابية المرتكبة ضد المدنيين الإسرائيليين على أيدي المجموعات الفلسطينية، ولا سيما كتائب حماس. بيد أن مكافحة الإرهاب يجب أن تجري في مطلق الأحوال في إطار الاحترام الشديد للقانون.

إن أمن إسرائيل ومواطنيها يتطلب سلاماً. والعنف لا يمكن أن يشكل حلاً. وقد ذكر رئيس الجمهورية الفرنسية في كلمته التي أدلى بها في الجزائر بتاريخ ١٥ نيسان/أبريل بأن

“الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني لن يتمكنوا من العيش جنباً إلى جنب بسلام وأمن إلا بتفاوضهما على اتفاق يستند إلى مبادئ القانون الدولي ويفسح المجال أمام إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة. ولا يمكن تحقيق أي إنجاز دائم بدون تفاوض الطرفين. ومن وجهة نظر فرنسا، لا يمكن لأحد استباق نتائج المفاوضات المنشودة”.

وعلى نحو ما أعلنه مجدداً وزير الخارجية أمس، يجب على إسرائيل والسلطة الفلسطينية العودة إلى طاولة المفاوضات. فالأحادية ليست حلاً. وفرنسا تؤكد مجدداً قناعتها بأن أمن إسرائيل، الذي هو حق لكل مواطن إسرائيلي، لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تسوية عادلة يتم التفاوض بشأنها على أساس المبادئ الجسدة في قرارات المجلس ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، بما يفرضي إلى إقامة دولة

عمليات القتل الجارية خارج نطاق القانون. واستمرار تلك الممارسات يعرض للخطر نجاح تنفيذ أي خطة فك ارتباط في غزة أو سواها. في الوقت نفسه، نحث الفلسطينيين على استئناف المحادثات بشأن التوصل إلى وقف لإطلاق النار يشمل جميع الأطراف والفصائل. علاوة على ذلك، نتوقع من السلطة الفلسطينية أن تبدي تصميمها على مكافحة العنف المتطرف ومهاجمة الأفراد والمجموعات الذين يشنون الهجمات الإرهابية أو يخططون لها.

إننا نرحب بأي عملية انسحاب إسرائيلي من المستوطنات ما دامت تجري في سياق تنفيذ خريطة الطريق. ووحدة فك الارتباط من قطاع غزة ومناطق أخرى في الضفة الغربية بالتنسيق بين طرفي الصراع يتضمن معالجة المسألة برمتها بصورة سليمة وتجنب وقوع حالة من الفوضى والفراغ الخطير في السلطة.

إن التسوية التفاوضية على غزة هي الوحيدة التي ستحظى بما تحتاجه من دعم دولي ضروري لصون السلام وإعادة التأهيل والتعمير. ومن الجدير بالذكر أن قضايا الوضع النهائي بشكل عام تخضع للتفاوض والاتفاق بين الأطراف أنفسهم ولا يجوز استباق الحكم عليها. أستاذ الآن مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

أود أن أعلن عن ترتيب آخر للاستفادة القصوى من وقتنا والسماح لأكثر عدد ممكن من الوفود بأخذ الكلمة فأنا سأمتنع عن دعوة المتكلمين فرادى إلى الجلوس حول طاولة المجلس أو العودة إلى مقاعدهم في قاعة المجلس. المتكلم التالي على قائمتي ممثل مصر.

السيد أبو الغيط (مصر): تدين مصر وبأقوى قدر من الاستهجان عمليات الاغتيال للفلسطينيين التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي وذلك خارج إطار القانون وبما يتعارض

العربية المرتقب عقده في الشهر المقبل إلى الإسهام بصورة ملموسة في إعادة إطلاق جهود السلام.

إن الوضع على المحك في ظل ضرورة التوصل إلى تسوية تجعل منطقة الشرق الأوسط تستعيد استقرارها وتسلك طريق الإصلاح والتحديث.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلاً لألمانيا.

أولاً، أود أن أؤكد البيان الذي سيدي به السفير راين، ممثل أيرلندا، نيابة عن الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق من الجلسة.

إن ألمانيا تشعر ببالغ القلق إزاء الحالة الراهنة واحتمال نشوب دوامة عنف جديدة قد تحصد حياة العديد من الأفراد من الجانبين. ونحن نحث كلا الطرفين على كسر حلقة الرعب والعنف. فثمة خطر حقيقي من أن تتصاعد وتيرة الأحداث بصورة مقلقة في وقت يجري تحقيق زخم جديد في العملية السياسية، ويتحتم على كلا الجانبين أن يتحاورا في أقرب فرصة ممكنة. إنه لا يمكن التوصل إلى سلام ثابت ودائم وعادل إلا بالجلوس إلى طاولة المفاوضات. وتظل ألمانيا ملتزمة بحل قائم على دولتين يتم التوصل إليه عن طريق التفاوض ويفضي إلى قيام دولة فلسطينية تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل ضمن حدود معترف بها وآمنة. لذا، فإننا نناشد كلا الجانبين استئناف المفاوضات بشأن عملية السلام بدون مزيد من الإبطاء.

إن ألمانيا والاتحاد الأوروبي، في الوقت الذي يسلمان بحق إسرائيل المشروع في الدفاع عن نفسها في مواجهة الهجمات الإرهابية التي تشن ضد مواطنيها، لم يقبل يوماً بعمليات القتل التي تجري خارج نطاق القانون والتي تنتافي وأحكام القانون الدولي. لقد حث كل من ألمانيا والاتحاد الأوروبي حكومة إسرائيل تكراراً على التوقف عن ممارسة

خلال مراحلها المختلفة. وهذا يجب أن يتم بدون إملاءات أو محاولات لتجزئتها أو الخروج عليها بأي شكل من الأشكال أو استباق مبادئها بما يخالفها ويقوض مفاوضات عناصرها في مرحلتها الأخيرة. كما أن تنفيذها وإجراءاتها لا تتطلب فقط من أطراف النزاع التمسك بها وتنفيذها ولكن أيضا التفاوض والاتصال فيما بينهم في كل عناصرها وبما يؤمن التنفيذ الصادق لها وتحت رعاية أصحابها والقوى الأخرى المعنية مباشرة بهذه التسوية.

ولا شك أن أي انسحابات أو خروج إسرائيلي من الأراضي الفلسطينية سيتطلب أن يتم بالتنسيق مع الفلسطينيين وكخطوة تتبعها بالتأكيد خطوات إضافية وصولا إلى إقامة وتنفيذ مفهوم الدولتين المتجاورتين اللتين تعيشان في سلام وأمن وداخل حدودهما الآمنة جنبا إلى جنب.

إن دولة فلسطين الفاعلة وذات القدرة يجب أن تكون في كامل حدود الأرض الفلسطينية المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وأن يتم ذلك من خلال تنفيذ مرجعيات التسوية المتفق عليها، ومن بينها قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) وغيرها من قرارات الأمم المتحدة وكذلك مبدأ الأرض مقابل السلام والاتفاقات السابق التوصل إليها بين طرفي النزاع في السابق.

إن إجراءات وخطوات تنفيذ خريطة الطريق تتطلب وقف أعمال العنف والعنف المضاد. كما أنها تتطلب بالحث والضرورة البدء برفع الحواجز وإنهاء معاناة أبناء الشعب الفلسطيني، والتوقف عن الإجراءات الأحادية ومن بينها إقامة الأسوار العازلة التي تستهدف سلب أراضي الفلسطينيين واستعمارها من خلال إقامة المستوطنات في

مع كل الاعتبارات الإنسانية وقواعد القانون الإنساني الدولي، وآخرها عملية اغتيال عبد العزيز الرنتيسي.

إن حكومة إسرائيل، بتنفيذها لمثل هذه الأعمال غير الشرعية، لا تساعد أو تساهم في تحقيق التقدم المنشود لاستئناف جهود التسوية السياسية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي. بل إنها تمثل هذه الأفعال غير المسؤولة، تعمق من أبعاد الرفض وعدم الثقة في سياساتها، وتدفع في نفس الوقت إلى المزيد من المواجهات وأعمال العنف والعنف المضاد وبما يهدد أي جهد لتسوية عادلة لهذا النزاع الممتد. لقد عمل المجتمع الدولي، على مدى سنوات، للتوصل إلى أسس متفق عليها للتسوية الفلسطينية الإسرائيلية. ولقد تبين الجميع اليوم أنه كلما ظهرت في الأفق احتمالات لانفراج في الموقف أو خطوات للتحرك نحو بدء تنفيذ بعض العناصر اللازمة لإطلاق جهود التسوية، فإن حكومة إسرائيل تقوم بأفعال وإجراءات تستهدف إجهاد الوضع العام واحتمالات التحرك. وهذا هو السياق الذي تتم فيه عمليات الاغتيال خارج إطار القانون أو محاولات تغيير مرجعيات التسوية وأسسها.

إن عناصر التسوية السياسية معروفة للجميع وأهدافها متفق عليها بين كل هذه القوى الدولية التي تسعى لتحقيق التسوية العادلة والشاملة للنزاع. وإن مطلب الانسحاب الإسرائيلي الكامل إلى حدود يوم ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ يعتبر العنصر الأول والأساسي لمثل هذه التسوية المطلوبة. وإن التوصل إلى تسوية عادلة وعملية لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين هي مسألة محورية أخرى يجب أن تتم من خلال المفاوضات بين الجانبين المتنازعين وطبقا لرؤية الشرعية الدولية وقراراتها.

إن خريطة الطريق هي الآلية المتفق عليها دوليا باعتبارها السبيل المتاح حاليا للتوصل إلى هذه التسوية ومن

تشديد الجدار العازل، وإقامة المستعمرات على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفرض سياسة الأمر الواقع يشكل تهديداً بالغاً للأمن والسلم، ويرمي إلى إحهاض عملية السلام بأكملها، ويضع الصراع العربي الإسرائيلي أمام منعطف تاريخي خطير بكل ما يترتب على ذلك من تداعيات وخيمة على منطقة الشرق الأوسط.

إن جوهر الصراع العربي الإسرائيلي هو استمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية والفلسطينية. وإن محاولة إسرائيل تحويل الأنظار بوضع هذا النزاع في إطار مكافحة الإرهاب هو محاولة فاشلة وساذجة ولا تخفى على أحد. إن أساس مشكلة النزاع العربي الإسرائيلي هو الاحتلال الاحتلال العسكري وسياسة فرض الأمر الواقع اللذين تسلكهما حكومة إسرائيل الحالية قد أثبتا عدم جدواهما ولم يأتيا إلا بالمزيد من تدهور الأوضاع في المنطقة والمزيد من القتلى والخراب والتدمير.

إن المجلس مطالب اليوم بإلزام إسرائيل بالتخلي عن سياسة الاحتلال وإقامة المستعمرات وأعمال القتل خارج إطار القانون والعودة إلى طاولة المفاوضات التي وحدها دون سواها تؤمن الأمن والسلم العادل والشامل لكل دول المنطقة، طبقاً للمرجعيات المتمثلة في قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومرجعية مدريد، الأرض مقابل السلام.

وهنا نؤكد على التمسك بمبادرة السلام العربية التي أقرتها قمة بيروت لإنهاء النزاع العربي الإسرائيلي والمتمثلة في إزالة الاحتلال الإسرائيلي والانسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة حتى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، والتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣)، وقيام دولة فلسطين على الأرض الفلسطينية المحتلة منذ

عمق الأرض الفلسطينية، وهو ما ترفضه مصر وتطالب المجتمع الدولي بالتصدي له.

أخيراً، نطلب من مجلس الأمن اليوم أن يعبر عن رفضه وإدانتته لأعمال الاغتيال والقتل خارج إطار القانون. ونطلب من مجلس الأمن أن يعيد تأكيد تمسكه بمرجعيات التسوية التي اتفق عليها من خلال عمل دؤوب وجهود مستمرة، شاركت فيها مصر دائماً بشكل فعال، حتى يمكن أن نؤمن لأبناء شعبي فلسطين وإسرائيل، وبقية شعوب منطقة الشرق الأوسط، حقوقها في العيش في سلام وأمن وتعاون، وبعبداً عن سياسات السيطرة والقتل والاستحواذ على أراضي الغير بالقوة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الآن الكلمة للسيد يحيى المحمصاني، المراقب الدائم لجامعة الدول العربية.

السيد المحمصاني (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أهنيكم على رئاستكم مجلس الأمن وأن أثنى عالياً حسن إدارتكم لأعمال المجلس بالجدارة والكفاءة والخبرة الدبلوماسية الغنية التي تميزون بها.

كما أود أن أثنى الإنجازات الناجحة لسلفكم رئيس المجلس سفير فرنسا.

تواصل إسرائيل عملية مسلسل القتل والعدوان ضد الشعب الفلسطيني دون رادع أو محاسبة والتي كان آخرها العملية الإحرامية التي ارتكبتها قوات الاحتلال في غزة فجر ١٧ نيسان/أبريل الجاري باغتيال قائد حركة المقاومة الإسلامية، التي تعتبر عملاً آخر من عمليات إرهاب الدولة التي تمارسها الحكومة الإسرائيلية. إننا ندين بكل قوة هذه الجريمة الإسرائيلية البشعة ونحمل القيادة الإسرائيلية المسؤولية القانونية والسياسية الناجمة عنها.

إن استمرار إسرائيل في ممارسة سياسة استهداف القادة الفلسطينيين بالقتل خارج نطاق القانون، ومواصلة

القوة هذا الاغتيال الذي راح ضحيته الدكتور عبد العزيز الرنتيسي، فضلاً عن اثنين من حرسه الخاص.

وتواصل الحكومة الإسرائيلية، في تجاهل تام للرأي الدولي، سياستها الآثمة. ويُمثل هذا الاغتيال، أسوة بجميع الأعمال المماثلة التي أرتكبت في الماضي، انتهاكا صارخا للقانون الدولي، ومن الجلي إنه لا يستجيب لمطامح الفلسطينيين ولا الإسرائيليين.

وفي مواجهة تردّي مناخ الثقة بين الطرفين، قامت إسرائيل مرة أخرى، عن طريق اغتيالها زعيم حماس، بتسميم حالة متفجرة بالفعل. وأسوة بما فعله المجتمع الدولي الساخط، ارتفعت أصوات عديدة لكي تدين بقوة هذا العمل غير المسؤول الذي يتنافى والقانون الدولي والذي سيزيد من تفجير مشاعر الإحباط والغضب فيما بين الفلسطينيين.

وإن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وفقاً لمبادئها التوجيهية وإزاء تفاقم الحالة، تدين حالات الإعدام خارج نطاق القانون، والهجمات الشرسة على السكان الفلسطينيين الأبرياء، وكل الأعمال التي لا تسمم المناخ السياسي في المنطقة فحسب وإنما تجعل أيضاً احتمال التوصل إلى حل عادل ودائم للمشكلة الفلسطينية أصعب منالاً. وتؤيد اللجنة النداء الذي وجهه العديد من قادة العالم إلى ضمائر جميع الرجال والنساء لكي يرفضوا المساعدة، مع شعور بعدم الاكتراث، في تدمير الشعب الفلسطيني. وتطالب اللجنة مرة أخرى الحكومة الإسرائيلية بوضع حد فوري لمعاناة الشعب الفلسطيني اليومية التي يعجز عنها الوصف، وتمكين الفلسطينيين من استعادة أراضيهم عن طريق رفع حالات حظر التجول وإزالة الجدار الفاصل. وتطالب اللجنة أيضاً بالإلغاء الفوري لحالة الحصار المفروض على السلطة الفلسطينية، وعلى رئيسها ياسر عرفات.

الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد بول باجي، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

السيد باجي (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء، أن أهنئكم، سيدي، تهنئة حارة على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وأنا مقتنع بأنه سيتسنى للمجلس تحت رئاستكم الفعالة أن يكمل مداولاته بالنجاح. وأغتنم هذه الفرصة كيما أهنئ سلفكم السفير جان - مارك دلاسابيير، الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، على الطريقة الممتازة التي ترأس بها أعمال المجلس في شهر آذار/مارس. وأنا ممتن لكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء المجلس على الفرصة التي أتاحتموها لي للتكلم في المجلس بصفتي رئيساً للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. بمناسبة هذه المناقشة حاسمة الأهمية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، وخاصة بشأن الاغتيال المستهدف لقائد حماس الدكتور عبد العزيز الرنتيسي.

وها نحن نجتمع في المجلس مرة أخرى لكي نناقش ما أصبح سياسة منهجية تمارسها إسرائيل وتقوم على الإعدام خارج نطاق القانون. ولقد جئنا إلى هذا المجلس قبل أقل من شهر لكي ندين اغتيال السلطات الإسرائيلية للزعيم الروحي لحماس الشيخ أحمد ياسين. وأدان المجتمع الدولي في مناسبات عديدة الاغتيالات المحددة الهدف للفلسطينيين، القادة منهم أو الأعضاء في المنظمات الفلسطينية. وأدانت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بقوة كل حالات الإعدام خارج نطاق القانون، وندين بنفس

أرضه المحتلة. وأوضحت سورية أن كل ما تقوم به إسرائيل من قتل وتدمير في الأراضي الفلسطينية المحتلة إنما يعبر عن ازدراءها للشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، ويعري سياستها العدوانية والاستيطانية التي عطلت عملية السلام وأججت الصراع في المنطقة.

عندما اجتمع مجلس الأمن قبل شهر من الآن وأدان جميع المتحدثين أمامه، بما في ذلك بعض أصدقاء إسرائيل، سياسة القتل خارج العدالة، بما في ذلك قتل الشيخ أحمد ياسين، اعتقد البعض أن الحكومة الإسرائيلية ستتعط وستتردد قبل اعتراف جريمة أخرى. إلا أن إقدامها على ارتكاب جريمتها الجديدة يثبت لنا جميعاً مرة أخرى أن حكام إسرائيل لا يأبهون بالقانون الدولي الإنساني، وبشكل خاص اتفاقية جنيف الرابعة، ولا يحترمون إرادة المجتمع الدولي، وأن إسرائيل مستمرة في ارتكاب سلسلة الجرائم والاغتيالات والمذابح اليومية ضد أبناء الشعب الفلسطيني وحقوقه غير القابلة للتصرف.

إن إسرائيل تثبت من جديد أنها لا تتردد في استخدام قوتها الإرهابية الغاشمة لتحقيق أهدافها. وهي تكذب عندما تدّعي أنها تقتل الأطفال والنساء والأبرياء الآخرين من أبناء الشعب الفلسطيني وقياداته لمكافحة الإرهاب. فإسرائيل هي التي جلبت الإرهاب إلى المنطقة وهي التي تمارسه أمام بصر وسمع كل العالم دون وازع ضمير وذلك بهدف وحيد هو صرف الانتباه عن احتلالها المستمر للأراضي العربية منذ عدة عقود وضمها للأراضي وبنائها للمستوطنات وتدميرها لآلاف من المنازل وبنائها للجدار العنصري العازل. وفي المحصلة فإن ما تتجح به إسرائيل من ممارستها لحق الدفاع عن النفس في ارتكابها لمثل هذه الاغتيالات، إنما هو في حقيقة الأمر دفاع عن القتل والدمار والاحتلال والتوسع وانتهاكها للقانون الدولي.

وأخيراً، تناشد اللجنة مجلس الأمن، بما له من حكمة، أن يعرب، كما أعرب المجتمع الدولي، عن إدانة لا لبس فيها لحالات الاغتيال التي جعلت فلسطين والشرق الأوسط ينغمسان مرة أخرى في حالة حداد، وأن يتخذ ما يلزم من إجراءات لحمل إسرائيل على التخلص من سياستها القائمة على إنكار حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. وفي الوقت الذي تحت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف الطرفين على الامتناع عن أي إجراء يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الحالة المتردية بالفعل، تدعو المجموعة الرباعية إلى أن تمارس كل نفوذها لكي تعجل بالتنفيذ الذي طال انتظاره لخريطة الطريق، وهي الخيار الممكن الوحيد لكفالة أمن الطرفين وضمان قيام سلام دائم في شرق أوسط يتسم بالاستقرار ويسوده الوئام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أعبر لكم عن تقديرنا لعقد هذه الجلسة لمناقشة الجريمة الجديدة التي ارتكبتها إسرائيل باغتيالها للدكتور عبد العزيز الرنتيسي ومرافقيه. إن سياسة الاغتيالات التي أصبحت نمجاً أساسياً في السياسة الإسرائيلية تثير الاشمئزاز وتكشف، لمن لم يكشف بعد، الوجه الحقيقي لقادة إسرائيل الذين امتهنوا إرهاب الدولة المنظم وجعلوه منذ الأربعينات من القرن الماضي أسلوباً ثابتاً في تحديهم للشرعية الدولية وقراراتها، وللانقضاض على الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني.

لقد أدانت حكومة الجمهورية العربية السورية جريمة اغتيال الدكتور الرنتيسي وأكدت ضرورة إدانة سياسة الإرهاب التي تمارسها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في

وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا؛ والبلدان المرشحة بلغاريا، وتركيا، ورومانيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب صربيا والجبل الأسود، وكرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية آيسلندا وليختنشتاين والنرويج.

لقد أعرب الاتحاد الأوروبي عن عميق قلقه إزاء دورة أعمال العنف الانتقامية المستمرة التي يبدو أنها لا نهاية لها والتي تشارك فيها مجموعات فلسطينية وقوات الدفاع الإسرائيلية. ويدين الاتحاد الأوروبي قيام القوات الإسرائيلية خارج نطاق القانون بقتل زعيم حماس عبد العزيز الرنتيسي، ويدين التفجيرات الانتحارية عند معبر اريز.

ولقد أدان الاتحاد الأوروبي مراراً الأعمال الإرهابية البشعة التي ارتكبتها حماس وأسفرت عن مقتل المئات من الإسرائيليين. ويسلم الاتحاد الأوروبي بحق إسرائيل في حماية مواطنيها من الهجمات الإرهابية. ويطالب الاتحاد الأوروبي بوضع حد فوري لأعمال العنف هذه. ويدكر الاتحاد الأوروبي الحكومة الإسرائيلية مرة أخرى أيضاً أن حالات القتل خارج نطاق القانون تنتافي والقانون الدولي. وقد أشار الاتحاد الأوروبي إلى عقم أعمال العنف الحالية، إما كوسيلة لتحرير الفلسطينيين من الاحتلال أو كأداة لتحقيق السلم والاستقرار الطويل الأمد للإسرائيليين. ويشير الاتحاد الأوروبي مجدداً إلى موقفه الذي يتمسك به بشدة والقائل بأن التوصل إلى تسوية تفاوضية هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق السلام العادل والدائم الذي يلبي الشواغل المشروعة للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد التزامه بالتوصل إلى حل تفاوضي يقوم على أساس وجود دولتين، ويتفق عليه فيما بين الطرفين، ويكون من شأنه أن يؤدي إلى قيام دولة

إن محاولات إسرائيل الجديدة المتمثلة في إلغاء حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى أراضيه، وفي ضم مستوطناتها غير الشرعية في الضفة الغربية، تشكل انتهاكا خطيرا لقرارات هذا المجلس المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، وستكون لها انعكاساتها الخطيرة جدا على المنطقة وعلى الأمن والسلم الدوليين.

لقد حان الوقت كي يتخذ مجلس الأمن قرارات حاسمة تضع حداً لجرائم الحرب الإسرائيلية. بما في ذلك استهتار إسرائيل بالقانون الإنساني الدولي والشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. أليس من واجب هذا المجلس أن يقول لإسرائيل كفى قتلاً وتدميراً بعد قتلها لما يقرب من ٣٠٠٠ طفل وامرأة وشيخ من الفلسطينيين الأبرياء؟ أليس من واجب هذا المجلس تطبيق قراراته التي أصبحت مرجعية دولية لعملية السلام في الشرق الأوسط، وخاصة قراريه ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)؟

إن إسرائيل التي تدين بإنشائها إلى قرار من الأمم المتحدة لا تحترم الأمم المتحدة ولا قراراتها، بينما تؤمن الدول العربية بدور أساسي لهذه المنظمة الدولية في تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة.

وأخيراً، أود أن أذكر أن سورية اتخذت من قضية تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة نهجاً لها. وتؤمن سورية أن هذا السلام العادل والشامل لا يمكن تحقيقه إلا من خلال احترام حق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير على أرضه وذلك من خلال تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، والمبادرة العربية التي أقرتها قمة بيروت عام ٢٠٠١.

السيد راين (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان أيضاً البلدان المنضمة إستونيا، وبولندا، والجمهورية التشيكية،

للمفاوضات فيما بين الطرفين، وفقاً لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ويجب أن يُشكل هذان القراران وغيرهما من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة الأساس للتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة للصراع.

ويرحب الاتحاد الأوروبي باحتمال انسحاب إسرائيل من قطاع غزة. ولقد أعلن الاتحاد الأوروبي أن هذا الانسحاب يمكن أن يُمثل خطوة هامة نحو تنفيذ خريطة الطريق، شرط تنفيذه وفقاً لشروط معينة. وهذه فرصة ينبغي أن يغتنمها المجتمع الدولي، بقيادة المجموعة الرباعية.

وينبغي أن يتم على النحو السليم تنسيق الانسحاب المقترح مع المجتمع الدولي لضمان أن تسود في قطاع غزة حالة منظمة تسمح بصون الأمن فضلاً عن القيام بأعمال الإنعاش، وإعادة البناء. ويحث الاتحاد جميع الأطراف على أن تتخذ على سبيل الاستعجال الأعمال التحضيرية اللازمة لبلوغ هذه الغاية.

وعلى هذا الأساس يكرر الاتحاد الأوروبي تأكيد استعداداته لتأييد السلطة الفلسطينية في تولي المسؤولية عن القانون والنظام، ولمواصلة المعونة الحالية التي يقدمها الاتحاد إلى السلطة الفلسطينية ودراسة الاحتياجات المستقبلية المحتملة التي قد تنشأ في سياق نشوء حالة جديدة في غزة. ويؤكد الاتحاد الأوروبي الحاجة إلى تجنب حدوث فراغ سياسي - والمخاطر التي ينطوي عليها ذلك - في الفترة بين الآن وبداية أي انسحاب. ويذكر بأن هناك عدداً من التدابير ينبغي اعتمادها في الفترة المقبلة مباشرة في المجالات الأمنية والسياسية للحيلولة دون مزيد من التدهور ولاستئناف التقدم.

ويحث الاتحاد الأوروبي على إنهاء العنف والإرهاب وكذلك استئناف وقف إطلاق النار الذي يشمل كل الأطراف والجماعات. ويدعو الجانبين إلى استئناف

فلسطينية مستقلة وذات سيادة، متاحة وتتوفر لها مقومات الاستمرار، وتعيش جنباً إلى جنب في سلام مع دولة إسرائيلية تعيش داخل حدود مُعترف بها وآمنة. ويؤكد الاتحاد مجدداً إيمانه بأن خريطة الطريق تُمثل السبيل الوحيد لبلوغ تلك النتيجة. والاتحاد مُصمم على أن يتابع بقوة سلسلة الإجراءات المحددة في خريطة الطريق، ويطلب إلى الطرفين كليهما أن يفيًا بالتزامهما بموجب خريطة الطريق.

ويشير الاتحاد الأوروبي إلى موقفه الثابت الذي أعلنه المجلس الأوروبي من جديد في ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس والذي مفاده أن الاتحاد لن يعترف بأي تغييرات في الحدود السابقة لعام ١٩٦٧، خلاف تلك التي وصل إليها الطرفان بالاتفاق فيما بينهما. ويؤكد الاتحاد إنه لا يمكن لأي آراء معلنة بشأن الشكل المحتمل للتسوية النهائية أن تجهض التفاوض بشأن تلك التسوية.

ويشير الاتحاد الأوروبي أيضاً إلى أن مسألة اللاجئين والطريقة التي قد يتم بها أعمال الحق في العودة يداخلان أيضاً في مسألة الوضع النهائي، وإلى أن خريطة الطريق تنص على أن أي اتفاق نهائي وشامل على الوضع الدائم، يضع نهاية للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، يجب أن يتضمن حلاً عادلاً ومنصفاً وواقعياً متفقاً عليه لهذه المشكلة.

وفي هذا الصدد، يلاحظ الاتحاد تأكيد الرئيس بوش من جديد التزام الولايات المتحدة بخريطة الطريق وبالتوصل إلى تسوية تفاوضية.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي المبدأ الذي يتشاطره الرئيس بوش والذي ينص على أن مسائل الوضع النهائي موضوع يخضع للتفاوض والاتفاق فيما بين الطرفين، ويجب عدم استباق الحكم عليها.

ويلاحظ الاتحاد الأوروبي اتفاق الرئيس بوش على أن الحدود الآمنة المعترف بها ينبغي أن تكون نتيجة

المخططات الإسرائيلية للرد على اغتيال الشيخ أحمد ياسين، أملاً في بعث الحياة في خارطة الطريق.

ولن نأتي بجديد عند التأكيد على عدم قانونية ممارسات دولة إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. فالإدانات المتلاحقة من كثير من الدول الأعضاء في هذه المنظمة، ومن ضمنها ما جاء على لسان الأمين العام، تغنينا عن كثير مما نريد أن نقوله في هذا الخصوص.

كما تتزامن عملية الاغتيالات والتصفيات الدموية خارج إطار القانون، التي تقوم بها حكومة تل أبيب بشكل متسارع ومحمووم، مع ترويجها لمخطط الانسحاب من قطاع غزة وتعزيز وجودها بدلاً عن ذلك في الضفة الغربية المحتلة، على أساس قرار منفرد وفي إطار خطة استراتيجية شاملة لابتلاع المزيد من الأراضي الفلسطينية وإضعاف الكيان الفلسطيني وديمومة السيطرة الفعلية على فلسطين أرضاً وإنساناً.

إن من الأهمية بمكان التزام إسرائيل باحترام واجباتها طبقاً لمعاهدة جنيف الرابعة ذات الصلة. وفي نفس الوقت لا يسعنا إلا التأكيد على أهمية التزام جميع الأطراف بخارطة الطريق دون اللجوء إلى مواقف أحادية تضر بالعملية السلمية وتؤدي حتماً إلى زعزعة استقرار المنطقة.

وبغية وضع نهاية لمسلسل الاغتيالات خارج نطاق القانون، التي تنفذها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة من البديهي أن ينظر المجلس بجدية في تفعيل دور المحكمة الجنائية الدولية. وفي هذا السياق، إن عدم تمكن المجلس من اتخاذ موقف حازم تجاه اغتيال الشيخ أحمد ياسين قد زاد قادة الليكود عتوا وتمرداً على القوانين والأعراف واستهزاءً وتحدياً لإرادة المجتمع الدولي.

والجمهورية اليمنية، إذ تؤكد هنا تضامنها مع الشعب الفلسطيني في نضاله المستمر لاستعادة حقوقه السليبة

المفاوضات بشأن عملية السلام دون أي إبطاء. ويذكر الاتحاد بأن السلام الشامل الدائم والعادل يجب أن يفي بالتطلعات المشروعة للإسرائيليين والفلسطينيين ويجب أن يشمل لبنان وسورية. ويناشد الاتحاد الأوروبي أيضاً كل دول المنطقة بذل كل جهد لدعم السلام ومكافحة الإرهاب.

ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى عقد اجتماع مبكر للجماعة الرباعية على مستوى كبار المسؤولين. ويجب أن تضطلع الجماعة الرباعية بدور فعال في متابعة هدف السلم الإقليمي الشامل وأن تشجع الأطراف على المضي قدماً على أساس المبادئ التي حددتها آنفاً.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن

لممثل اليمن.

السيد الصايدي (اليمن) أود، في البداية، الإعراب عن شكرنا لاستجابتكم السريعة لعقد هذه الجلسة. الأمر الذي يدل على حسن تقديركم لخطورة الأوضاع الراهنة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولا يفوتني أن أعرب في الوقت نفسه عن الامتنان لجهود سلفكم، المندوب الدائم لفرنسا، الذي ترأس أعمال المجلس خلال الشهر الماضي بكل حنكة واقتدار.

إن انعقاد المجلس للنظر في اعتداء آخر لإسرائيل على الشعب الفلسطيني وقياداته في أقل من شهر يشير بوضوح إلى خطورة سياسة إسرائيل العدوانية وسعي قادة الليكود المحمووم إلى تقويض فرص السلام وفرض إرادة المحتل على الشعب الفلسطيني في غمرة انشغال المجتمع الدولي بمعالجة الوضع في العراق.

لقد جاء اغتيال الدكتور عبد العزيز الرنتيسي في سياق عمليات الإعدام التي تمارسها إسرائيل خارج نطاق القانون، وفي وقت كان لا يزال البعض يبحث فصائل المقاومة الفلسطينية على ضبط النفس وعدم الانسياق وراء

ويبحث المغرب المجتمع الدولي على تحمل كل مسؤولياته تماماً بعد هذا التصعيد الخطير وعلى بذل كل جهد لوضع حد لتدهور الوضع. ويتعين على مجلس الأمن، الذي يضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، أن يتخذ موقفاً واضحاً بإدانة السياسة الإسرائيلية المتمثلة في احتلال الأراضي، وغرس المستوطنات فيها، ثم قمع كل من يجاهرون بالاعتراض على هذه الأعمال وعلى عمليات الإذلال اليومية التي يتعرض لها الضحايا من الفلسطينيين.

والمملكة المغربية مقتنعة بأن تعزيز السلام عبر استئناف المفاوضات ما زال هو الطريق الوحيد إلى تحقيق تسوية عادلة وشاملة في الشرق الأوسط استناداً إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخاصة القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، علاوة على القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣)، الذي أيد المجلس بموجبه خارطة الطريق. ختاماً، نحن على اقتناع بأننا ملتزمون بمبادرة السلام العربية التي اعتمدت خلال مؤتمر قمة بيروت، والتي تجعل مبدأ الأرض مقابل السلام الأساس الوحيد لتطبيع الحالة بين بلدان المنطقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الإمارات العربية المتحدة.

السيد الشامي (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس يشرفني باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة أن أهنتكم على تقلدكم رئاسة دورة مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنين لكم كل التوفيق والنجاح. كما ننتهز فرصة لنعبر عن شكرنا وتقديرنا لسلفكم المندوب الدائم لفرنسا لحسن إدارته أعمال المجلس خلال الشهر المنصرم.

للمرة الثانية خلال أقل من شهر يعود مجلس الأمن للاجتماع بشكل طارئ للنظر في وقائع حلقة جديدة من مسلسل الجرائم البشع، الذي تواصل حكومة الاحتلال

وتقرير مصيره بنفسه، تأمل أن يخرج المجلس هذه المرة بقرار يحافظ على قدسية المعاهدات الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ويؤكد مصداقية المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): الآن أعطي الكلمة لممثل المغرب.

السيد بنونة (المغرب) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية أن أهنتكم، سيدي، بتوليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وكما تعلمون، فإن المملكة المغربية مقتنعة بأن مداولات المجلس، بفضل حكمتكم وخبرتكم، ستتوج بالنجاح وما فيه مصلحة السلام والأمن الدوليين. ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتنان الوفد المغربي لسلفكم، الممثل الدائم لفرنسا، على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

من سوء الطالع أن يجتمع مجلس الأمن مرة ثانية لمناقشة الحالة الخطرة التي تسود في الأراضي الفلسطينية المحتلة بسبب استمرار عمليات الإعدام خارج نطاق القانون، التي تستهدف رموز المقاومة الفلسطينية. لم يكذب بمضي شهر على اغتيال الشيخ أحمد ياسين وهاهي قوات الاحتلال الإسرائيلي ترتكب عملاً عدوانياً جباناً آخر باغتيال الدكتور عبد العزيز الرنتيسي واثنين من مرافقيه. والمملكة المغربية تدين رسمياً تلك الاغتيالات وتشجب بقوة نوع هذه الأعمال، التي تحرمها كل الأديان المقدسة والاتفاقيات الدولية.

ولا يمكن للمجتمع الدولي إلا أن يدين إدانة قاطعة هذا الاغتيال الجديد، الذي ارتكب في انتهاك للقانون الدولي والذي يمكن أن يعرض للخطر بصورة شديدة إمكانيات إحلال السلام عن طريق التفاوض. والسياسة التي تتبعها الحكومة الإسرائيلية من شأنها أن تزيد الوضع تفاقمًا وأن تتسبب في دورة عنف جديدة، فتقود بذلك المنطقة إلى ظروف خطيرة على السلم والأمن الدوليين.

تكفل توفير الحماية اللازمة لأبناء الشعب الفلسطيني وقياداته، فضلاً عن إخضاع حكومة إسرائيل، قوة الاحتلال، إلى الامتثال الجاد والسلمي دون أي مزيد من التأخير لثوابت ومتطلبات التسوية السلمية العادلة والدائمة للقضية الفلسطينية، التي نصت عليها مبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق المستندة إلى أحكام قرارات الشرعية الدولية، الكفيلة بتفكيك المستوطنات، والانسحاب الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، فضلاً عن تنفيذ حق عودة اللاجئين الفلسطينيين.

وختاماً فإننا ندعو مجلس الأمن بأن لا تنطلي عليه سياسة قلب الحقائق الباطلة التي يزعمها مندوب إسرائيل لتبرير ممارسات العدوان التي ترتكبها حكومتها داخل الأراضي الفلسطينية، على أنها تدخل في إطار حقها في الدفاع عن النفس ومكافحة الإرهاب. بل ونؤكد على أن النضال الفلسطيني الذي جسده مواقف الدكتور الرنتيسي وغيره من قيادات وطنية فلسطينية، هو حق شرعي وقانوني، كفلته مبادئ الميثاق وأحكام القانون والقرارات الدولية ذات الصلة، للشعوب المهورة من أجل تحرير أراضيها ونيل الحرية والاستقلال وممارسة حقها الشرعي في تقرير المصير.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد نامبيار (الهند) (تكلم بالانكليزية): أشكركم سيدي الرئيس على عقدكم هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط بهذه السرعة.

إن القتل الذي استهدف قائد منظمة حماس عبد العزيز الرنتيسي ليس له ما يبرره وغير مقبول ولا يمكن التغاضي عنه تحت أي ظروف. فهذا العمل، الذي جاء على أثر قتل القائد الروحي لحماس، الشيخ أحمد ياسين، لا يمكن

الإسرائيلي تنفيذه ضد قادة وأبناء الشعب الفلسطيني، ضاربة بعرض الحائط كافة التزاماتها القانونية والأخلاقية والسياسية، ولا سيما تلك المنصوص عليها في المواثيق الدولية.

إن إقدام سلطات الاحتلال الإسرائيلي على اغتيال قائد حركة المقاومة الإسلامية حماس في قطاع غزة الدكتور عبد العزيز الرنتيسي، بعد ٢٦ يوماً من اغتيالهم لرئيس الحركة الروحي الراحل الشيخ أحمد ياسين، لا يعكس سياسة الغطرسة والتعنت وإرهاب الدولة الحقيقي الذي تنتهجه الحكومة الإسرائيلية ضد أبناء الشعب الفلسطيني فحسب، وإنما أيضاً توجهاتها الخطيرة وغير المسؤولة في المنطقة، والرامية إلى عرقلة جهود السلام، وتأجيج مشاعر الغضب والظلم والانتقام، وتوسيع دائرة العنف، وتغليب منطق غطرسة القوة والاحتلال على منطق الحوار والقانون والسلام.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تستنكر وتدين بشدة اغتيال إسرائيل للدكتور الرنتيسي، وتهددها باغتيال المزيد من القيادات الفلسطينية الأخرى، تعتبر هذا الانتهاك الإسرائيلي الصارخ لمبادئ وأحكام القانون الدولي، جريمة حرب وإرهاب دولة كان من الممكن تلافي تكرار وقوعها لو قام مجلس الأمن بمسؤولياته قبل أيام، وأصدر قراراً حاسماً يدين اغتيال إسرائيل للشيخ أحمد ياسين، ويُلزمها بوقف سياسات العدوان والاعتداءات الخارجة عن نطاق القضاء ضد أبناء الشعب الفلسطيني.

إن إخفاق مجلس الأمن في اتخاذ مثل هذا الموقف الحاسم ضد ممارسات الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي، بعث برسالة خاطئة إلى حكومة شارون تشجعها على التمادي في ارتكاب المزيد من الجرائم ضد أبناء الشعب الفلسطيني وقياداته. وعليه، فإننا نحدد اليوم مناشدتنا بقوة أقطاب المجتمع الدولي، وبخاصة مجلس الأمن، للتدخل العاجل واتخاذ ما يلزم من إجراءات حاسمة وجادة وملزمة

إلا إلى تأجيج المشاعر على الأرض، وزيادة الحالة سوءاً، وتعريض احتمالات السلام في الشرق الأوسط لخطر واضح.

وكما هو متوقع، فإن الفلسطينيين يقسمون على الانتقام. أما إسرائيل فمستمرة في هذه الهجمات بخطرستها المعهودة. فمتى ينتهي هذا المسلسل؟ إن ماليزيا تدين دون مواربة عمليات الإعدام الخارجة على القانون، فمن الواضح أنها غير مشروعة، وتؤدي إلى عكس المطلوب بالنسبة لجهود السلام. وندين اغتيال السيد الرنتيسي كما سبق أن أدنا اغتيال الشيخ أحمد ياسين.

وتؤكد ماليزيا مجدداً قلقها الشديد إزاء التطورات الراهنة واستمرار الحالة في التدهور في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد نقل رئيس وزراء ماليزيا، الأنورابل داتو سيري عبد الله أحمد بدوي، عن قلقه في رسائل وجهها إلى قادة العالم الرئيسيين، معرباً عن انزعاجه إزاء تدهور الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومؤكداً من جديد دعمه للجهود التي تبذلها المجموعة الرباعية، بما فيها الأمم المتحدة، لتحقيق الهدف المتمثل في إيجاد دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة ومعلناً اعتقاده الراسخ بأن بناء الثقة له دور حاسم في تنفيذ خارطة الطريق. وحث الزعماء، والأمين العام أيضاً، على كفالة أن تلتزم إسرائيل بخطة السلام في الشرق الأوسط.

وتعتقد ماليزيا أن لجوء إسرائيل المستمر إلى أعمال الإرهاب الصادر عن الدولة انتهاك واضح للقانون الدولي. ويجب أن تحمل إسرائيل المسؤولية وتحاسب عن دائرة العنف التي أسفرت عن المعاناة وفقد الأرواح الواسعي النطاق. ويجب أن يدين المجتمع الدولي تلك الأعمال المروعة بأقوى العبارات الممكنة. ويجب ألا يسمح لإسرائيل بأن تتصرف بشكل متكرر دون عقاب، في تجاهل تام للقانون الدولي والرأي العام.

أن يؤدي إلا إلى مزيد من زعزعة استقرار الحالة المضطربة بالفعل في المنطقة وتصاعد مسلسل العنف والعنف المضاد.

وكما يعرف الجميع فإن الهند دأبت باستمرار على معارضة جميع أعمال الإرهاب، بما فيها الإرهاب عبر الحدود. فلا يمكن تبرير الإرهاب بأي شكل وأيا كان مصدره.

ونرى أن أشد ما يحتاجه غرب آسيا الآن هو الاعتدال وضبط النفس تمكيناً لمفاوضات السلام من أن تستأنف في أقرب فرصة. فلا بد من وقف العنف، وعلى كل من الإسرائيليين والفلسطينيين أن يعملوا معاً ضمن عملية تفاوض قابلة للاستمرار، ترمي إلى تحقيق تسوية عادلة ودائمة وشاملة استناداً إلى خارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. وقد أعدنا التأكيد مراراً في الماضي على أن خارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية توفر السبيل الوحيد الموجود لإحراز تقدم صوب تحقيق الرؤية المتمثلة في دولتين، هما إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها، استناداً إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد رستم (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): من دواعي الأسف أن مجلس الأمن ينعقد للمرة الثانية في غضون شهر واحد للنظر في الحالة المستمرة في التدهور في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، نتيجة لتصاعد العنف والهجمات العسكرية، فضلاً عن استخفاف إسرائيل الصارخ بالقانون الدولي ومواصلتها اقتراف عمليات الإعدام خارج نطاق القانون، وآخرها جريمة القتل الوحشية لقائد حماس السيد عبد العزيز الرنتيسي يوم السبت الماضي. ولن يؤدي هذا الإجراء الإسرائيلي الأخير

لتوفير الحماية اللازمة لأبناء الشعب الفلسطيني الذي تدهسه يومياً الدبابات والجرافات الإسرائيلية في الأرض وتصيد الطائرات الحديثة المعززة بأخر مبتكرات التقنية الأمريكية من الجو. وأن المجتمع الدولي مطالب بتقديم الدعم الكامل والمطلق لحق هذا الشعب في استعادة كافة حقوقه الوطنية المشروعة ولرفع هذا الظلم والمعاناة التي سكت عليها المجتمع الدولي وتجاهلها لأكثر من خمسة عقود.

إن استمرار تجاهل المجتمع الدولي للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني التي نصت عليها القرارات الدولية، بما في ذلك خارطة الطريق، والتي تدعو إلى انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي المحتلة وإقامة دولة فلسطين، سوف يخلق اليأس والإحباط في صفوف الشعب الفلسطيني وسيؤدي إلى خلق مزيد من العنف في المنطقة بأسرها. كما أن أي تأييد للإجراءات التي تنوي الحكومة الإسرائيلية أن تقوم بها من طرف واحد، والقاضية بالاحتفاظ بشكل نهائي بالمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وتجاهل حق العودة للشعب الفلسطيني والاستمرار في إقامة الجدار التوسعي يعد بمثابة تراجع عن ما نصت عليه قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة في هذا الخصوص، ولن يؤدي إلى إيجاد حل سلمي لهذه المشكلة المتمثل في إقامة الدولة الفلسطينية كما نصت عليه خارطة الطريق، بل سيهيء الأجواء لمزيد من أحداث العنف التي قد يتعدى مداها منطقة الشرق الأوسط بكاملها.

إن إسرائيل إن كانت لديها رغبة صادقة في السلام فعليها الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة وإعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتمكينه من إقامة دولته المستقلة، وإن الاستمرار في السياسات الإسرائيلية الحالية والمخططات التي تنوي تطبيقها من طرف واحد في المستقبل لن يجلب لها السلام، وإنما على العكس من ذلك تماماً، سيزيد من العنف ويخلق أجواء من عدم الاستقرار في المنطقة.

وتدعو ماليزيا مجلس الأمن في هذا المنعطف الحاسم إلى أن يؤكد مجدداً مطالبته بالوقف التام لكل أعمال العنف، بما في ذلك كل أعمال الإرهاب، والاعتداءات العسكرية، وأعمال الإثارة، والتحريض والتدمير. وعلاوة على ذلك، ينبغي للمجلس أن يؤكد مجدداً تأييده التام لخارطة الطريق ورؤية دولتين تعيشان جنباً لجنب في سلام وأمن وأن يدعو كلا الطرفين إلى الالتزام بأحكام خارطة الطريق وتنفيذها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل

الجمهورية العربية الليبية.

السيد عون (الجمهورية العربية الليبية): في تحد سافر

لأبسط المبادئ والأعراف الدولية، وفي انتهاك صارخ لكافة الاتفاقيات والقرارات الدولية ذات الصلة، يواصل الصهاينة، بإشراف مباشر من الإرهابي شارون، التماادي وبشكل متزايد في انتهاك سلوك إجرامي بشع يضيف إلى سجلهم الدموي الذي لا يخفى على أحد منذ عام ١٩٤٨ وإلى هذا اليوم، جريمة أخرى وفي أقل من شهر منذ اغتيال الشيخ المسن أحمد ياسين، وذلك باغتيالهم وقتلهم للدكتور عبد العزيز الرنتيسي وعدد من رفاقه دون وجه حق وخارج نطاق القانون، لا شيء إلا لكونهم يمارسون حقهم المشروع في الدفاع عن وطنهم ومقدساتهم بالكلمة من خلال مواقفهم السياسية في حركة حماس.

إن هذا التصرف البشع الذي قامت به سلطة

الاحتلال يأتي تجسيدا وتأكيدا جديدا على الإمعان في ممارسة إرهاب الدولة الذي يمارسه الصهاينة والإرهابي شارون وبدعم مطلق من الإدارة الأمريكية الحالية.

إن وفد بلادي، وهو يستحضر المعاناة الطويلة

للشعب الفلسطيني الأعزل من جراء الاحتلال الصهيوني البغيض، يدعو المجتمع الدولي ومن خلال مجلس الأمن إلى إدانة هذا العمل الممجي والسلوك اللاإنساني والإجرامي، ويهيب بأعضاء المجلس سرعة التحرك على مختلف الأصعدة

والآن بين يدي المجلس دولة مستعمرة وغاصبة خرقت كل القوانين والأعراف والمواثيق، لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة، وتجاوزت كل الخطوط الحمر. فماذا يفعل مجلسكم الموقر؟

هما أمران، إما أن تتوافق لإرادة المجلس فتضع حداً لمسلسل الإرهاب والاغتيالات الخارجة عن نطاق القانون، وإما أن تعطى إسرائيل ضوءاً أخضر آخر لتنفيذ جريمة أخرى أشد بشاعة. وبين هذا وذاك، هناك شعوب تترقب على امتداد المعمورة ماذا يفعل مجلس الأمن؟ أما الكلام عن خريطة الطريق والمجموعة الرباعية وغيرهما من آليات وخطط التسوية السلمية، فلتخرس آلة الموت أولاً لأن الكلام عن تسوية سلمية في ظل هذه المعطيات يصبح ضرباً من المستحيل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين.

السيد المنصور (البحرين): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أهنئكم على رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونحن على ثقة كاملة بأنكم ستقودون أعمال المجلس بكل نجاح واقتدار. ونشكركم على عقد هذه الجلسة الهامة في هذا الوقت الحرج. كما أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير وفد بلادي للمندوب الدائم لفرنسا على ترؤسه الناجح لأعمال المجلس الشهر الماضي.

مرة أخرى، يعقد مجلس الأمن جلسة طارئة في أقل من شهر للنظر في مسلسل جرائم الاغتيال التي تقوم بها إسرائيل ضد أبناء الشعب الفلسطيني وتستهدف تصفية قياداته وزعزعة أمنه واستقراره، لما تشكله هذه الأعمال التي تقوم بها إسرائيل من جرائم تؤدي إلى تقويض أمن واستقرار المنطقة وتعرضها للخطر. إن عقد هذه الجلسة الطارئة يأتي استجابة لطلب المجموعة العربية بعد قيام إسرائيل باغتيال

وبذلك، فعلى المجتمع الدولي وعلى مجلس الأمن، بالتحديد، أن يتحمل مسؤوليته الكاملة في الضغط على إسرائيل قوة الاحتلال بأن تكف عن هذه الممارسات التي تقوم بها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأن تنفذ كل القرارات الدولية ذات الصلة والانسحاب من هذه الأراضي المحتلة، إذا ما أريد للأمن والاستقرار أن يحلا بهذه المنطقة التي عاشت سنوات طويلة من المعاناة وعدم الاستقرار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل السودان.

السيد مانيس (السودان): قدرنا المحتوم هو أن نلوذ، مرة تلو الأخرى، بمجلس الأمن، باعتباره بيت الشرعية وحصنها ومحراب القانون الدولي الذي يفترض أن يستقيم فيه ميزان العدالة قسطاً للجميع بلا تمييز أو محاباة. ولكن خاب الفأل مرات ومرات. فعقب كل جريمة شنعاء يقف المجلس عاجزاً عن إحقاق الحق بإجراء حاسم، فتجد إسرائيل في ذلك ضوءاً أخضر لتنفيذ جرماً أكبر من سابقه، وهكذا دواليك بدءاً من السور التوسعي ومروراً بحصار الرئيس الشرعي، أبو عمار، ومحاولة إبعاده أو قتله، ثم إرهاب الدولة في أبشع صوره في سلسلة التصفيات، خارج القانون، لأبرز رموز المقاومة في فلسطين. فشعوب العالم الحبة للسلام لم تخرج بعد من هول الفاجعة باغتيال الشيخ الشهيد أحمد ياسين حتى روعت بجريمة حرب أخرى أشد سفوراً وتحدياً استهدفت حياة الدكتور عبد العزيز الرنتيسي ومرافقيه.

إن السودان، إذ يدين بشدة إرهاب الدولة المنظم، الذي تمادت فيه إسرائيل لهذا الحد غير المسبوق، يذكر الجميع بأننا لم نلتئم تحت مظلة هذه المنظمة إلا من أجل الاستعصام بمبادئ القانون الدولي والإنساني وما نص عليه الميثاق من ضمانات لأن هبة المنظمة وأجهزتها، لا سيما مجلس الأمن، مرهونة بمدى التزام الجميع بذلك على قدم المساواة، فأين هي المساواة؟

الذي سيقضي على أية جهود دولية لإحلال السلام في المنطقة.

إن استمرار إسرائيل في ارتكاب هذه الجرائم سيجر المنطقة إلى حالة من العنف والعنف المضاد وسيؤدي، إلى حالة من عدم الاستقرار وإلى القضاء على أي أمل لتحقيق السلام والأمن لجميع دول المنطقة وشعوبها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيدة الملا (الكويت): أشكركم، سيدي الرئيس، على استجابتكم السريعة لعقد هذه الجلسة. وسأبدأ مداخلتي من حيث انتهت قبل حوالي ثلاثة أسابيع في كلمتي أمام المجلس، لدى اغتيال الشيخ أحمد ياسين.

إن استمرار السياسات الإسرائيلية تجعلنا نتساءل عن مسار الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب في الوقت الذي يستمر إرهاب الدولة الإسرائيلي بشكل علني وعلى مرأى ومسمع العالم دون أي رادع لكبح جماح هذا التهور الدموي. ويجتمع المجلس اليوم لمناقشة اغتيال آخر قامت به إسرائيل خارج إطار القانون الدولي لأحد رموز الشعب الفلسطيني، وهو السيد عبد العزيز الرنتيسي، قائد حركة حماس.

إن الكويت تجدد إدانتها واستنكارها الشديدين لهذا العمل الإرهابي الذي اقترفته الحكومة الإسرائيلية، تأكيداً لموقف الكويت المبدئي من رفض الإرهاب بجميع صوره وأشكاله. إننا نرى أن هذه الجريمة البشعة تأتي استمراراً لممارسات إسرائيل الإجرامية المنافية للقانون الدولي ولاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وتمثل نسفاً لجميع الجهود الهادفة إلى تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة.

إننا هنا ندعو مجلس الأمن إلى الاضطلاع بمسؤولياته وإلى أن يتحرك بشكل فوري وجدي للوقوف

زعيم حركة المقاومة الإسلامية، حماس، الدكتور عبد العزيز الرنتيسي، وللنظر في الجرائم اليومية التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ولكي تتحمل الأمم المتحدة ومجلس الأمن تجاهها مسؤوليتهما المنوطة بهما وفقاً لأحكام الميثاق في حفظ السلام والأمن الدوليين، باعتبار أن الأمم المتحدة هي ممثل الشرعية الدولية التي تتطلع إليها الدول الأعضاء للقيام بهذا الواجب.

إن مملكة البحرين تشجب وتستنكر ما تقوم به إسرائيل من جرائم قتل خارج عن نطاق القانون، يؤكد من جديد عدم احترامها للقرارات الدولية وتحديدها السافر لمبادئ القانون الدولي وللقيم والأعراف الإنسانية. وهي مثال صارخ على إرهاب الدولة بجميع أشكاله، واستهتار بقيم المجتمع الدولي.

ولقد أعربت مملكة البحرين مراراً عن قلقها البالغ وأسفها الشديد لما آلت إليه وسائل العنف التي ترتكبها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث أن مسلسل الاغتيالات يستهدف، بالدرجة الأولى، اغتيال الجهود الدولية الرامية إلى إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط، التي ما برحت الدول العربية تؤكد عليها بهدف إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

إن مملكة البحرين تناشد المجتمع الدولي، ممثلاً في مجلس الأمن والمجموعة الرباعية، أن يتحمل المسؤولية وأن يوقف الجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. وتؤكد مملكة البحرين وقوفها إلى جانب الشعب الفلسطيني وقيادته في نضاله المشروع لاسترداد حقوقه الثابتة، كما تؤكد على ضرورة قيام المجتمع الدولي بتوفير الحماية الدولية، للشعب الفلسطيني ولقيادته، من البطش الإسرائيلي،

واصلت حكومة إسرائيل منوهاها في القتل والتدمير وانتهاك القانون الدولي، فاغتالت الدكتور عبد العزيز الرنتيسي في هجوم جوي على سيارة كان يستقلها. وقد ذهب ضحية هذا العمل غير المبرر وغير المجدي ثلاثة فلسطينيين كانوا معه.

إلى متى يظل مجلس الأمن عاجز عن إدانة الإرهاب الإسرائيلي واتخاذ موقف يعكس مصالح ومقتضيات تتنافى مع مبدأ العدالة والمساواة بين الشعوب؟ أين هي العدالة عندما يعتبر القتل خارج نطاق القانون حقا تكفله شريعة الغاب الدولية، ولما تنتفض الضحية لتدافع عن نفسها وعن حقها في تحرير أراضيها يعتبر ذلك إرهابا وعدوانا؟ كيف يمكن لنا أن نفسر سلبية مجلس الأمن أمام غطرسة إسرائيل وتحيدها السافر لجميع الأعراف والمواثيق الدولية، ولا نسمع إلا أصواتا خجولة خافتة تمس بالمناشدة وطلب ضبط النفس؟ إلى متى ستظل إسرائيل فوق القانون اعتمادا على سلبية موقف مجلس الأمن في المضي قدما بقتل من تبقى من القيادات الفلسطينية؟

إننا إذ ندين بشدة سياسة الاغتيالات التي لن تزيد الموقف الحالي إلا اضطرابا وتضييدا في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومزيدا من العنف، وتنذر بعواقب وخيمة، فإننا نطالب المجتمع الدولي بتوفير حماية دولية للفلسطينيين في مواجهة الإرهاب الإسرائيلي. ولا بد من التحرك الفوري والجاد لمجلس الأمن للوقوف بحزم أمام إسرائيل وردعها وإجبارها على الالتزام بالقانون الدولي، وما صدر من الشرعية الدولية، واستئناف المباحثات لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني وفقا لخارطة الطريق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة لممثلة جنوب أفريقيا.

السيدة كواي (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالانكليزية): لقد انضمت حكومة جنوب أفريقيا إلى الأسرة

بجزم وقوة أمام استمرار غطرسة إسرائيل وتحيدها لجميع الأعراف والمواثيق الدولية. وندعو المجلس كذلك إلى العمل على تأمين حماية فورية للشعب الفلسطيني الذي يتعرض يوميا للمزيد من الأعمال الإرهابية. ونرى أن فشل المجلس في اتخاذ موقف ردا على اغتيال إسرائيل للشيخ أحمد ياسين قد شجع إسرائيل على مواصلة هذه السياسة غير الأخلاقية.

ولا شك أن استمرار إسرائيل في هذه الممارسات والعمليات الإرهابية التي تمثل جرائم حرب ستسبب بالتأكيد كل فرص تحقيق السلام في الشرق الأوسط، وستؤدي إلى تأجيج الصراع واستمرار دوامة العنف، التي ستعكس سلبا على أمن واستقرار المنطقة. إن المجتمع الدولي مطالب بحث جميع الأطراف على الالتزام بمرجعية قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) ومبدأ الأرض مقابل السلام وخريطة الطريق، التي وضعتها المجموعة الرباعية، باعتبار أن ذلك هو الطريق الوحيد لإرساء سلام يقود إلى تحقيق طموحات الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرضه، وعاصمتها القدس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد شبكشي (المملكة العربية السعودية): السيد الرئيس، أتقدم إليكم بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنيا لكم التوفيق والنجاح في قيادة المجلس الموقر إلى ما نرجوه جميعا. وأعرب عن الشكر والتقدير لسلفكم الممثل الدائم لفرنسا على الجهود المتميزة التي بذلها في رئاسته لأعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

قبل أقل من شهر، اجتمع مجلس الأمن لمناقشة الجريمة الشنيعة التي ارتكبتها حكومة إسرائيل باغتيالها الشيخ أحمد ياسين مع رفاقه رحمهم الله بعد خروجهم من المسجد في مدينة غزة. ولأن مجلس الأمن لم يُدّن ذلك العمل الإرهابي،

شعب محتل إلى الحرية يمكن أن تُقمع من خلال إجراءات قسرية أو ترهيب. وعليه، فإننا ندعو الأمم المتحدة وأعضاء المجموعة الرباعية والمجتمع الدولي إلى ضمان امتثال إسرائيل لأحكام القانون الدولي وامتناعها عن كل الأنشطة التي لن تفضي إلى تهيئة مناخ يمكن أن تتحقق من خلاله مفاوضات سلام دائم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل لبنان.

السيد قرنفل (لبنان): السيد الرئيس، أود أن أهنئكم أولاً على تولي بلادكم الصديقة، جمهورية ألمانيا الاتحادية، رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أشكر سلفكم الممثل الدائم للجمهورية الفرنسية الصديقة على توليه رئاسة مجلس الأمن خلال الشهر المنصرم بكل مسؤولية ونجاح.

كما أود أن أشكر مجلس الأمن سرعة انعقاده بناء على طلب المجموعة العربية التي لبلادي شرف الانتماء إليها، للنظر في خطورة التدهور الحاصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن ما قامت به إسرائيل يوم أمس الأول من اغتيال خارج إطار القانون للمجاهد الفلسطيني الدكتور عبد العزيز الرنتيسي في قطاع غزة بقصف سيارته بالصواريخ من الجو، وقتل نجله واثنين من مرافقيه، هو استمرار سلسلة الاغتيالات التي تقتربها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد قادة شعب فلسطين الذي يطالب بالاستقلال وبالحرر من الاحتلال. هذه السلسلة من الاغتيالات، إضافة إلى الممارسات الإسرائيلية الأخرى، مثل العقاب الجماعي للسكان المدنيين وهدم المنازل وقصف المناطق الآهلة بالسكان والاعتقالات والإبعاد، هي مسيرة طويلة من جرائم الحرب التي يأمر بها قادة حكومة إسرائيل من أجل استمرارهم في السلطة وفي إخضاع شعب كامل، هو الشعب الفلسطيني. وهذا السيل

الدولية في الإعراب عن غضبها وإدانتها لاغتيال عبد العزيز الرنتيسي، زعيم حماس، في غزة يوم السبت الموافق ١٧ نيسان/أبريل. وعملية القتل خارج نطاق القضاء هذه، والتي تتناقض بشكل مباشر مع القانون الدولي واتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة، ما هي إلا آخر حلقة في سلسلة الاستفزازات التي ترتكبها قوة الاحتلال الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني. وعليه، فإنها تغذي دورة العنف والعنف المضاد في الشرق الأوسط.

وقبل أقل من شهر، اجتمع مجلس الأمن لمناقشة اغتيال الشيخ أحمد ياسين، الزعيم الروحي لحماس. وها نحن نجتمع اليوم مرة أخرى وقد أصبح السلام أبعد منالاً مما كان عليه في أي وقت مضى، ومرة ثانية ندعو مجلس الأمن إلى التدخل في الشرق الأوسط، وإلا قد يُنظر إلى مجلس الأمن وكأنه يوجه رسالة مزعجة مفادها أنه يمكن أن يتغاضى عن القتل خارج نطاق القضاء وغير ذلك من الأعمال العنيفة التي تتناقض تناقضاً مباشراً مع القانون الدولي واتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة.

لقد أعلن رئيس الوزراء آرييل شارون مؤخراً عن خطة لفك الارتباط من جانب واحد من شأنها أن تقوض كذلك أية إمكانية للتوصل إلى تسوية تفاوضية لهذا الصراع لأنها ستنتقص من الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني بصورة جذرية. والانسحاب من غزة، وإن يكن موضع ترحيب، لا يمكن أن يرتبط بقضايا مثل حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم ووضع المستوطنات في الضفة الغربية.

وحكومة جنوب أفريقيا تؤكد مرة أخرى إدانتها لعمليات التفجير الانتحارية، والقتل خارج نطاق القضاء، والعقاب الجماعي وسائر الأشكال الأخرى للعنف في الشرق الأوسط. ونحن لا نعتقد أن رؤية الحل القائم على وجود دولتين يمكن أن تتحقق عن طريق العنف أو أن تطلعات

المتحدة ذات الصلة بالأراضي العربية، وتجاهل مبادرة السلام العربية، هذا الهروب والتصل والرفض والتجاهل لا يمكن أن يحجب كونها أصلاً حكومة احتلال وتوسع على حساب الشعب الفلسطيني.

إن ثمن انسحاب إسرائيل المزعوم من غزة يكمن في احتفاظها بحقها المزعوم في التدخل في غزة متى تشاء، ويكمن في ابتلاع حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، ومن بينهم اللاجئين الفلسطينيون في لبنان؛ ويكمن في محاولة إضفاء الشرعية على إقامة المستوطنات وعلى الاستيلاء النهائي على كامل مدينة القدس، وقبول المجتمع الدولي بإقامة الجدار الفاصل على الأراضي الفلسطينية وبضم قسم من هذه الأراضي، وفي عدم الدخول في مفاوضات الوضع النهائي، قبل مرور عقود.

إن دول العالم بأسره وشعوبه تنظر إلى مجلس الأمن لمعرفة ما إذا كان سيتخذ الإجراء المناسب بحق أعمال حكومة إسرائيل، وإذا كان المجتمع الدولي سيحمي نفسه من تصرفات المجرمين الحقيقيين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تونس.

السيد الحشاني (تونس): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أتوجه إليكم وإلى باقي أعضاء مجلس الأمن بالشكر الجزيل على استجابتكم السريعة لطلب المجموعة العربية لعقد هذا الاجتماع العاجل للتباحث في التطورات الخطيرة التي تشهدها الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما أتوجه إليكم بخالص التهنية على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأشكر سلفكم، السيد سفير فرنسا، على رئاسته الناجحة خلال الشهر المنصرم.

ينعقد مجلس الأمن هذا اليوم في ظل الظروف الخطيرة التي تشهدها الأراضي الفلسطينية المحتلة من جراء

الطويل من الجرائم هو الإرهاب بعينه. إرهاب الدولة الذي تمارسه الأداة العسكرية الإسرائيلية. أما مقاومة الشعب الفلسطيني لهذا الإرهاب فهي أمر طبيعي مشروع وحق من حقوق هذا الشعب الذي طال استعباده واحتلال أراضيه.

إن كلام بعض قادة إسرائيل عن استمرار هذا النهج من الإجماع يضع مجلس الأمن الدولي أمام مسؤولية حضارية وأخلاقية بالغة الخطورة، وهو المؤتمن على السلام والأمن الدوليين، وعلى إنهاء الاستعمار والاحتلال والاستيطان، وعلى أوضاع الشعوب الرازحة تحت الاحتلال، وعلى احترام القانون الدولي، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة.

وبينما تعتمد إسرائيل إلى قتل الفلسطينيين، فلها تضع شروطاً لانسحاب أحادي الجانب من غزة، وتطالب بفوائد وضمانات وأثمان لهذا الانسحاب، هي في الواقع مجموعة من الانتهاكات الموضوعة لإبطال القانون الدولي وإبطال قرارات المجلس المقرر، فيصبح بذلك الانسحاب من غزة ذريعة تُقدم من خلالها إسرائيل على قتل المزيد من أبناء غزة وحصارهم وحرمانهم من سيادتهم على مياههم وعلى أجوائهم وعلى علاقتهم بالحوار. بذلك يكون تخلي إسرائيل المزعوم عن احتلال غزة سبباً لتهدمها على رؤوس أبناء غزة، واغتيالهم وحصد قادتهم واحداً بعد الآخر منعاً لأية مفاوضات أو لقيام أية إدارة ذاتية أو دولة فلسطينية. والطبعي والمتوقع أن يزداد حماس أهل غزة وتعظم مقاومتهم للاحتلال.

لقد وضعت حكومة إسرائيل شروطاً تعجيزية من أجل انسحابها من غزة تقضي على خريطة الطريق التي أقرها هذا المجلس وترهق عمل اللجنة الرباعية، إن لم نقل تشل ذلك العمل، وتغتال سائر المساعي السلمية والاتصالات القائمة، وتمنع العودة إلى طاولة المفاوضات.

إن هروب الحكومة الإسرائيلية إلى الأمم، والتصل من مسؤولياتها أمام المجتمع الدولي، ورفضها لقرارات الأمم

السيد حمود (الأردن): السيد الرئيس، اسمحوا لي بداية أن أتقدم لكم بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أعبر عن الثقة بأنكم ستديرون عمل المجلس بنجاح كبير لما عُهد عنكم من حكمة وقدرة عالية. كما أود أن أعبر عن الشكر لسلفكم، سعادة سفير الجمهورية الفرنسية، على رئاسته القديرة للمجلس خلال الشهر الماضي.

يلتئم مجلس الأمن مرة أخرى اليوم لمناقشة جريمة نكراء اقترفتها إسرائيل، ومع الأسف بإشراف مباشر من أعلى مرجعياتها الحكومية، بحق الدكتور عبد العزيز الرنتيسي في قطاع غزة المحتل قبل يومين. وفي هذا الصدد، أود أن أعبر عن إدانة الحكومة الأردنية الشديدة لجريمة الاغتيال هذه، والتي تذكرنا جميعاً مرة أخرى بالطبيعة العنيفة لسياسة الاغتيال المنظم والقتل خارج إطار القانون التي تتبناها إسرائيل.

إن هذه الجريمة ليس من شأنها إلا أن تؤدي إلى تصعيد العنف في المنطقة وإلى تدهور الأوضاع المتردية أصلاً في الأراضي الفلسطينية المحتلة بفعل أعمال إسرائيل غير القانونية وغير المسؤولة. كما أن هذه الجريمة تشكل تهديداً مباشراً لأمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط بأكملها.

إننا نطالب إسرائيل بأن تتوقف تماماً عن سياساتها التصعيدية وعن الأعمال المتعمدة التي تقوم بها، ونطالبها بأن تعمل بحسن نية بهدف إعادة الاستقرار والهدوء في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ونطالب مجلس الأمن بأن يتصدى لمسؤوليته مباشرة وأن يقدم الحماية اللازمة للسكان الفلسطينيين تحت الاحتلال، بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، وأن يلزم إسرائيل بالتوقف عن سياسة الاغتيالات التي تعلن الحكومة الإسرائيلية أنها ستستمر فيها.

السياسة التي تتبعها الحكومة الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني واعتمادها على أسلوب الاغتيالات التي تستهدف رموز الشعب الفلسطيني السياسية والوطنية، مما يشكل تهديداً خطيراً لأمن واستقرار المنطقة.

فلم تمض بضعة أسابيع على عملية الاغتيال الشنيعة للشيخ أحمد ياسين، التي أدانتها المجموعة الدولية بشكل واضح، حتى أقدمت قوات الاحتلال الإسرائيلية على اقتراف عملية اغتيال جديدة استهدفت هذه المرة الدكتور عبد العزيز الرنتيسي، قائد حركة حماس في غزة.

وقد أعربت تونس عن بالغ استنكارها وإدانتها لإقدام سلطات الاحتلال الإسرائيلي على اغتيال الدكتور الرنتيسي. ذلك أن استهداف القياديين السياسيين الفلسطينيين مجدداً من شأنه أن يزيد من تصعيد دوامة العنف وتغذية مشاعر الحقد في المنطقة، بما يقطع الطريق أمام فرص إرساء السلام العادل والشامل والدائم ويقلص فرص استئناف المفاوضات.

وإن تونس إذ تتابع بانشغال عميق هذا التطور الخطير الذي تشهده الأوضاع في الأراضي الفلسطينية من جراء إمعان سلطات الاحتلال الإسرائيلي في ممارسة سياسة الاغتيالات، لتهدد بالاجتماع الدولي التحرك الحازم والفاعل من أجل تأمين الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وإيجاد الحل السياسي للوضع الراهن وفقاً لقرارات الشرعية الدولية.

كما أننا نؤكد في هذا الإطار اقتناعنا الراسخ بأن العودة إلى مفاوضات السلام يبقى السبيل الوحيد لإحلال سلام دائم وشامل في منطقة الشرق الأوسط، ونجدد الدعوة إلى ضرورة تنفيذ خارطة الطريق التي تكرر رؤية الدولتين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن

لممثل الأردن.

يبدل قصارى الجهود لقمع المتطرفين ولتحقيق نتيجة ملموسة.

كذلك نرى أن على نفس القدر من الأهمية أن يتم تنفيذ الانسحاب الإسرائيلي من المستوطنات في قطاع غزة وفقا لخريطة الطريق. ونعرب عن أملنا القوي أن تستأنف حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية الحوار فوراً.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد ريكويجو غوال (كوبا) (تكلم بالاسبانية): اضطر مجلس الأمن للاجتماع على أساس طارئ لمناقشة عملية إعدام إضافية خارج نطاق القانون ارتكبتها دولة عضو، ضد مواطني أراض تحتلها بشكل غير قانوني وفي انتهاك لعدد كبير من قرارات هذه الهيئة ذاتها.

ومرة أخرى، يدين وفد كوبا وبشدة آخر أعمال الاغتيال الانتقائية التي ترتكبها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، والتي راح ضحيتها عبد العزيز الرنتيسي ومرافقون آخرون له في قطاع غزة. وتستمر أعمال إرهاب الدولة التي تمارسها إسرائيل وأعمال الاغتيال من دون رادع. وهذا الاغتيال الجديد خارج نطاق القانون إضافة أخرى لسجل حافل متواصل الزيادة من أعمال الاعتداء وانتهاكات أكثر حقوق الإنسان أساسية، بما فيها إلحاق الأضرار البدنية والنفسية بأبناء الشعب الفلسطيني. وتتضمن تلك الأضرار المستوطنات غير القانونية وهدم المنازل والاحتجاز العشوائي وبناء الجدار الفاصل في الأراضي الفلسطينية وخنق الاقتصاد الفلسطيني. ويظل الرئيس عرفات، الرئيس المشروع للسلطة الفلسطينية، واقعا تحت الحصار ولا يزال يذكر بأنه أحد الضحايا المحتملين، لعمليات الاغتيال خارج نطاق القانون في المستقبل.

إن بلادي تنظر إلى التراجع الذي أصاب عملية السلام بمزيد من القلق، وتطالب من جميع الأطراف ومن منظمة الأمم المتحدة بأجهزتها المختلفة، بما فيها مجلس الأمن هذا بالعمل على إحياء عملية السلام بناء على قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣)، ٤٢٥ (١٩٧٨)، ١٣٩٧ (٢٠٠١)، ١٤٣٥ (٢٠٠٢)، و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، وعلى أساس مبادرة السلام العربية وخارطة الطريق ورؤيتها لحل نهائي مبني على قيام دولتين، دولة فلسطينية مستقلة في كامل الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة تعيش جنبا إلى جنب بسلام مع دولة إسرائيل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد هراغوشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): إن قتل القوات الإسرائيلية لزعيم حماس في قطاع غزة، السيد عبد العزيز الرنتيسي كان عملا طائشا ولا مبرر له ولا يراعي العواقب المترتبة عليه. ويعرقل بقدر كبير تحقيق السلام وهو مدعاة لشديد الأسف.

ويساور اليابان القلق الشديد لأن هذا الاغتيال، الذي جاء في أعقاب اغتيال الشيخ ياسين، لن يؤدي فحسب إلى تغذية سلسلة الكراهية والعنف بقدر إضافي ويجعل من الصعب تحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ولكنه سيؤثر أيضا سلبا على منطقة الشرق الأوسط بأسرها. ولذلك، فنحن ندين هذا العمل الإسرائيلي ونحث حكومة إسرائيل على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس لمنع حدوث تدهور إضافي للحالة.

إن جهود تحقيق السلام من الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني على أساس خريطة الطريق تعاني من جمود فعلي. وتعتبر اليابان أن من الأهمية بمكان للجانب الفلسطيني أن

إمداداتها العسكرية لإسرائيل التي تتضمن الدبابات والطائرات العمودية والقذائف والطائرات التي تستخدم في شن الهجمات على المدنيين.

ولا تؤدي تلك الحالات المتعمدة من الإعدام خارج نطاق القانون إلى إزهاق الأرواح فحسب، ولكنها تقضي أيضا على أي أمل في إحراز تقدم نحو السلام ويود وفد كوبا أن يعلن مرة أخرى أنه لا يمكن التوصل إلى سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط من دون إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإلى أن يتسنى للشعب الفلسطيني أن يمارس حقه المشروع في إقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، وإلى أن تتسنى إعادة جميع الأراضي العربية المحتلة وانسحاب إسرائيل من قطاع غزة والضفة الغربية والجولان السوري إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧. ويتطلب ذلك أيضا وضع حد للاستفزاز الإسرائيلي في جنوب لبنان، وكفالة عودة اللاجئين الفلسطينيين، مع إزالة المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية الموجودة في جميع الأراضي المحتلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد جيني (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): يشعر وفد بلادي بالصدمة من جراء اغتيال إسرائيل للزعيم الجديد لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، السيد عبد العزيز الرنتيسي. كما وقع ضحية للقذائف الإسرائيلية اثنان من حراسه الشخصيين والعديد من المواطنين الفلسطينيين. ونود أن نعرب عن تعازينا لأسر الضحايا، وللشعب الفلسطيني. ويقع هذا الاغتيال الوحشي بعد أقل من شهر من قتل إسرائيل للشيخ أحمد ياسين بأسلوب مماثل، الذي كان سلف الدكتور الرنتيسي، والزعيم الروحي للمنظمة ومؤسسها. وقد أدانت إندونيسيا ذلك العمل حينئذ إدانة صريحة. ومن سوء الطالع، أن التاريخ أعاد نفسه.

ولقد تفاقت الأزمة في الأراضي الفلسطينية، إذ يزداد عدد القتلى والمصابين، وأغلبتهم العظمى من المدنيين الأبرياء. ويجب أن تحترم إسرائيل القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة.

وتؤكد كوبا مجددا كامل تأييدها لقضية الشعوب العربية، ولا سيما قضية الشعب الفلسطيني، ضد الاحتلال والعدوان الإسرائيليين، ومنتضامن بشكل كبير مع مقاومتهم وثورتهم.

وفي الوقت نفسه، تعرب كوبا عن إدانتها لأعمال التفجير الانتحاري والأعمال الأخرى التي تستهدف المدنيين الإسرائيليين، الضحايا الأبرياء لدوامه العنف التي تسبب فيها سياسات حكومتهم. ونعارض استغلال تلك الأعمال المنفصلة لإثارة الشكوك حول ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في الدفاع عن النفس، ولتبرير الأعمال الانتقائية الواسعة النطاق الموجهة ضد السكان الفلسطينيين.

لا يمكن أن يؤدي العنف واستخدام القوة إلى حل الصراع، الذي كان ينبغي حله منذ سنوات عديدة لو تصرف مجلس الأمن بحزم ومن دون معايير مزدوجة يطبقها على هذه المسألة. ونصف المرات تقريبا التي مارست فيها الولايات المتحدة حق النقض الذي تتمتع به في مجلس الأمن - في ٤٠ مناسبة - كان ذلك في قضية الشرق الأوسط. وكانت ٢٨ حالة من هذه الحالات ترتبط ارتباطا مباشرا بالحالة في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل بطريقة غير قانونية. ناهيك عن التهديدات المستمرة باستخدام حق النقض التي حالت دون طرح عدد من مشاريع القرارات على التصويت أو أدت إلى تخفيف القرارات تخفيفا شديدا.

وينبغي للولايات المتحدة، إذا كانت ترغب بحق في إحراز تقدم نحو التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية، أن توقف فورا دعمها المالي لأغراض الحرب فضلا عن

قتل السيد عبد العزيز الرنتيسي خارج نطاق القانون استمراراً للمحاولات الإجرامية وأعمال إرهاب الدولة التي تواصل إسرائيل ارتكابها من أجل التمسك بالأراضي التي تحتلها وإبقاء شعب تحت سيطرتها الوحشية منذ عقود طويلة، شعب ليس أمامه من خيار سوى الاستمرار في مقاومته المشروعة.

وفي هذا السياق، أود التشديد على أن الحالة التي تورطت فيها إسرائيل ترجع إلى الاحتلال وسياساتها وممارساتها غير المشروعة. ولذلك فإن محاولة إسرائيل أن تنسب المشاكل التي أوجدتها بنفسها إلى بلدان أخرى في المنطقة هي عملية عقيمة وغير مسؤولة.

فقد كانت إسرائيل بارتكابها آخر الاغتيالات المدرجة في سجلها إنما تقترب حالة انتهاك جسيم آخر لاتفاقية جنيف الرابعة، الأمر الذي يرقى إلى مرتبة جريمة أخرى من جرائم الحرب. وتدل هذه الأعمال الإجرامية المستمرة، مقترنة بالإعلان مؤخراً عن ضمها لجزء من الأرض المحتلة، مما يعد قتلاً لخارطة الطريق، على أن النظام الإسرائيلي كان يسعى على الدوام لمنع التوصل إلى أي سلام عادل وقادر على الاستمرار في المنطقة يفترض فيه استعادة الفلسطينيين لحقوقهم الأساسية. ويدرك الإسرائيليون تمام الإدراك أن كل جريمة يرتكبوها ستشكل بداية حلقة جديدة من العنف من النوع الذي يكررونه، بل ويتسببون فيه عن عمد على مدى السنوات الكثيرة الماضية.

وفي الوقت الذي يحتاج فيه المجتمع الدولي إلى تجميع صفوفه بغية مكافحة الإرهاب العالمي على نحو فعال، ها هو الاحتلال الإسرائيلي والأفعال الإجرامية التي ترتكب للإبقاء عليه، بما فيها عمليات القتل خارج نطاق القانون، يقوض سيادة القانون والتعاون بين الدول، وهو الشرط الذي لا غنى عنه في محاربة الإرهاب. فلا شك أن ما فعلته إسرائيل

وتدين إندونيسيا من دون تحفظ هذا التجاهل الطائش والكامل للقانون الدولي، وللحياة البشرية، ولآراء المجتمع الدولي وحساسياته. ومثلما قلنا في الماضي، بالإضافة إلى كون أعمال الاغتيال الإسرائيلية المستهدفة، أعمالاً غير قانونية، فإن هذه السياسة لا يمكن أن تؤدي سوى إلى الترويج للعنف والاضطراب، وليس للسلام. والأسوأ من ذلك أن هذا الاغتيال يؤكد فقدان إسرائيل للاهتمام بعملية السلام وللالتزام بها.

ومرة أخرى، تناشد إندونيسيا إسرائيل أن تستعيد إيمانها بالمفاوضات مع الفلسطينيين، وليس إيمانها بالمدافع والرصاص، أو بالجدران المصطنعة للعزل والأمن. ومن الأهمية القصوى أن توقف فوراً أعمال الاغتيال خارج نطاق القانون للفلسطينيين التي لن تؤدي إلا إلى العنف بغرض الانتقام.

وأخيراً، نناشد المجتمع الدولي أن يمارس الضغط الضروري على إسرائيل لكي تعود إلى طاولة المفاوضات، وأن يمنع إسرائيل من تكرار هذا النمط من أعمال الإعدام خارج نطاق القانون. ولن تتحقق التسوية العادلة والشاملة أبداً إلا من خلال التنفيذ الدقيق لخريطة الطريق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد دانش - يادزي (جمهورية إيران الإسلامية)

(تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتك، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس في هذا الشهر وأن أشكركم على عقد هذه الجلسة العامة بشأن الحالة الخطرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولا يفوتني أن أعرب عن تقديري لسفير فرنسا على إدارته القديرة والفعالة لأعمال مجلس الأمن أثناء شهر آذار/مارس.

مرة أخرى دفعت جريمة مروعة ارتكبتها إسرائيل لمجلس الأمن إلى أن يعقد جلسة علنية طارئة أخرى. ويمثل

في إحدى أهم مناطق العالم وأكثرها حساسية. ونأمل أن يدرك أعضاء المجلس كافة ضرورة اتخاذ إجراء حاسم في وجه التوترات الجديدة في المنطقة، وألا يختاروا تسلسل مزيد من الشلل إلى المجلس وتآكل سلطته نتيجة لعجزه عن التصدي للوضع الخطير الذي نشأ في أعقاب عمليات القتل خارج نطاق القضاء التي ارتكبتها إسرائيل مؤخراً.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل موريتانيا.

السيد ولد دداه (موريتانيا): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أتوجه إليكم بالشكر على استجابتكم السريعة لطلب عقد هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن والمخصصة للتطورات الأخيرة والخطرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة والعادلة وغير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها حقه المشروع في إقامة دولته المستقلة على أرضه الوطنية وعاصمتها القدس، لا يمكن التنازل عنه. وإن أي اتفاق يتعلق بمصير الشعب الفلسطيني ودولته المستقلة يجب أن يتم بالتفاوض مع القيادة الشرعية المنتخبة من طرف الشعب الفلسطيني بقيادة فخامة السيد الرئيس ياسر عرفات.

إننا نطالب بإزالة الاحتلال غير المشروع والانسحاب الفوري من الأراضي الفلسطينية وبالطبع من كافة الأراضي العربية المحتلة حتى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ والتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤ (د-٣) كما نرجو تدخل مجلس الأمن لاتخاذ ما يلزم للحيلولة دون انهيار قواعد عملية السلام طبقاً لمرجعية مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق التي اعتمدها هذا المجلس.

وما آلت على نفسها الاستمرار في فعله في المستقبل يشكل منجماً للإرهابيين من أمثال الذين ارتكبوا العمل الإرهابي في مدريد الشهر الماضي، لأنها أفعال تمكن الإرهاب العالمي للأسف من مواصلة النمو. ومن ثم فإن عمليات القتل والاغتيالات المستهدفة خارج نطاق القانون، بالإضافة إلى جرائم الحرب الإسرائيلية الأخرى وأعمال إرهاب الدولة التي ترتكبها من قبيل تشييد الجدار التوسعي، وإعلان ضم الأراضي، والهدم المستهتر للمنازل والهياكل الأساسية والأراضي الزراعية، واعتقال آلاف الفلسطينيين واحتجازهم، وفرض العقاب الجماعي على السكان الفلسطينيين بأكملهم، لن ينجم عنها سوى زيادة الحالة في المنطقة توتراً واضطراباً.

إن اغتيال الشيخ أحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي جريمتان سافرتان متعاقبتان، وأديتا إلى مزيد من انعدام الاستقرار، وقد تدفعان بالمنطقة إلى دوامة أخرى من العنف. وهذه أعمال مقصودة هدفها إحباط أي محاولة لإحلال السلام في المنطقة.

وإذ ندين بشدة تلك الأعمال الإجرامية الإسرائيلية الأخيرة، فإننا نعتقد أن ثمة ضرورة مطلقة لأن يمارس المجتمع الدولي كل نفوذه لمنع إسرائيل من تنفيذ مخططاتها الشنيعة ضد الفلسطينيين، مما سيعرض السلام والأمن في المنطقة برمتها لمزيد من الأخطار. وهذا المجلس، بالأخص، يتحمل المسؤولية الكبرى، وعليه أن يتصرف لمنع إسرائيل من مواصلة ازدياد إرادة المجتمع الدولي المجسدة في العديد من قرارات الأمم المتحدة.

ومن المؤسف جداً أن هذا المجلس لم يتوصل بعد إلى اتفاق على طريقة للحيلولة دون ارتكاب إسرائيل جرائم أخرى لا تعد ولا تحصى. وما يزيد من أسفنا أن وفداً واحداً فقط ما فتى يجمع المجلس من التعبير عن نفسه بشأن موضوع هام مثل هذا الموضوع الذي يتصل بالسلم والأمن الدوليين

يؤدي أيضا إلى نتائج عكسية، ذلك أنه لن يساهم إلا في رفع مستوى العنف في الشرق الأوسط.

ويجب كسر دائرة العنف والعنف المضاد المفرغة. ونطالب جميع الأطراف بالامتناع عن القيام بالمزيد من أعمال العدوان. ونناشد الطرفين أن يعودا على سبيل الاستعجال، إلى طريق السلام. فالحل التفاوضي وحده هو الذي يمكن أن يكون أساسا فعالا للسلام.

وترحب النرويج بانسحاب جميع المستوطنين وقوات الدفاع الإسرائيلية من قطاع غزة. ويمكن أن تشكل خطة الانسحاب التي أعلنها رئيس الوزراء شارون، إذا ما نفذت بطريقة مناسبة تتفق وخريطة الطريق، خطوة هامة إلى الأمام.

ولا يمكن حسم مسائل المركز النهائي إلا عن طريق المفاوضات بين الأطراف المعنية. ولا يمكن لأي خطوات انفرادية أن تستبق الحكم على نتيجتها، ولا يمكن لأي تدابير انفرادية أن تعدل مسؤوليات إسرائيل الناشئة عن قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وغيرهما من قرارات المجلس ذات الصلة. إلا أن الانسحاب من غزة ومن مستوطنات أخرى على النحو الذي أعلنه رئيس الوزراء شارون سيحظى، شرط الوفاء بشروط معينة بتأييد المجتمع الدولي. ولو كانت النتيجة التي سيسفر عنها ذلك هي إعطاء زخم جديد لتنفيذ خريطة الطريق، فإن هذا سيلهم المانحين الدوليين بتقديم المزيد من المساهمات الرامية إلى تخفيف محنة الفلسطينيين وتعزيز إصلاح السلطة الفلسطينية.

ومن الأهمية الحيوية كفالة أن يكون في مقدور السلطة الفلسطينية التام الاضطلاع بمسؤولية حكم الأراضي التي تنسحب منها إسرائيل. ويجب أن يضطلع المجتمع الدولي بنصيبه للتأكد من إيجاد القدرات اللازمة. لكن يجب أن تسهم إسرائيل أيضا في كفالة حدوث انتقال سلس، بما في ذلك عن طريق التنسيق الضروري مع السلطة الفلسطينية.

إننا في الجمهورية الإسلامية الموريتانية إذ نعرب عن تضامننا المطلق مع الشعب الفلسطيني الشقيق ندعو مجلس الأمن وأعضاء اللجنة الرباعية إلى تحمل مسؤولياتهم كاملة في هذه الظروف المتدهورة للحفاظ على الحقوق الثابتة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وعدم السماح بالتهيار قواعد عملية السلام باستمرار الالتزام بقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وفرض المجلس تطبيق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ في الأراضي الفلسطينية المحتلة تطبيقا صارما.

إننا ندين بشدة سياسة الاغتيالات الخارجة عن القانون المتبعة ضد القيادات الفلسطينية والتي تمثلت أخيرا في هذه الجرائم الإرهابية البشعة التي ارتكبتها إسرائيل باغتيال الشيخ أحمد ياسين والدكتور عبد العزيز الرنتيسي.

كما ندين أي محاولة لتشريع الاستيطان ورفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين إن هذا كله ناتج عن عدم تطبيق قرارات المجلس ذات الصلة وما نتج عن ذلك من تطورات خطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة تضع هذا المجلس على محك المصداقية وتستوجب عليه القيام بالمهام التي أسندت إليه وفقا لميثاق منظمة الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن

لممثل النرويج.

السيد لوفالد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): تؤيد

النرويج البيان الذي أدلت به رئاسة الاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى ذلك، نود أن نشدد على العناصر التالية.

اتساقا مع موقفنا المبدئي بشأن أعمال القتل خارج نطاق القضاء، تدين النرويج اغتيال قائد حماس عبد العزيز الرنتيسي. إننا نعترف بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها ضد الإرهاب. لكن هذا لا يبرر أعمالا مثل التي نفذتها قوات الدفاع الإسرائيلية في غزة يوم السبت الماضي. فالقتل خارج نطاق القضاء لا يتعارض مع القانون الدولي فحسب، وإنما

والحل التفاوضي القائم على وجود دولتين استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، هو وحده الذي يمكن أن يضمن السلم والاستقرار الدائمين في الشرق الأوسط. الرئيس (تكلم بالانكليزية): ليس هناك متكلمون آخرون على قائمتي.

بأعماله بسرعة وفعالية. ولقد تقيّد معظم المتكلمين بالحد الزمني البالغ ثلاث دقائق وأنا ممتن لذلك شديد الامتنان. بذلك يكون المجلس قد اختتم هذه المرحلة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥.

وأود، قبل رفع الجلسة، أن أشكر جميع المتكلمين على كريم تعاونهم، مما مكن مجلس الأمن من الاضطلاع